



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/1986/3/Add.4
18 March 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة العادية الاولى لعام ١٩٨٦

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الأولية المقدمة من الدول الاطراف في
العهد بشأن الحقوق التي تشملها المواد ١٠ الى
١٢ ، وفقاً للمرحلة الثانية من البرنامج الشمسي
وضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره

(٦٠ - د) ١٩٨٨

اضافة

البيان

[٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١ مقدمة
٤	٧٩-٦	أولاً - المادة ١٠ : حماية الأسرة والأمهات والأطفال
٤	١٩-٦	ألف - حماية الأسرة
٧	٤٥-٢٠	باء - حماية الأمهات

ملحوظة : شرة معلومات احصائية اضافية مقدمة من حكومة اليابان يمكن الرجوع
اليها في ملفات الامانة العامة .

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٤	٦٩-٤٦ جيم - حماية الاطفال
١٩	١٥١-٧٠	شانيا - المادة ١١ : الحق في التمتع بمستوى معيشة مناسب
١٩	٧٥-٧٠	ألف - نبذة عامة
٢١	١٢٨-٧٦	باء - الحق في الغذاء الكافي
٤١	١٣١-١٣٩	جيم - الحق في الكساء الكافي
٤١	١٥١-١٣٢	DAL - الحق في السكن
٥٠	٢٢١-١٥٢	ثالثا - المادة ١٢ : الحق في الصحة البدنية والعقلية ..
٥٠	١٥٢	ألف - القوانين الاساسية
٥١	٢٢١-١٥٣	باء - التدابير المتخذة

مقدمة

١ - تتكون اليابان من أربع جزر رئيسية وألاف من الجزر الصغيرة . وتبلغ مساحة أراضيها ٣٧٧ ٧٨٠ كيلو متراً مربعاً . وحوالي ٦١ في المائة من هذه الأرضي جبلية .

٢ - وقد يبلغ عدد سكان اليابان في شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ نحو ١٣١ مليون نسمة ، وهي سابع دولة في العالم من حيث العدد . وقد يبلغ متوسط العمر المتوقع للفرد عند الميلاد في عام ١٩٨٤ ، ٧٤ سنة للذكور و ٨٠ سنة للإناث . ويعمل ٨,٨ في المائة من السكان في الزراعة والحرافة ومصائد الأسماك ، كما يعمل ٣٤,٣ في المائة في الصناعة والبناء و ٥٦,٥ في المائة في الصناعات الخدمية والقطاع العام .

٣ - ويشكل الناتج الوطني الإجمالي لليابان زهاء ١٠ في المائة من مجموع الناتج الوطني الإجمالي في العالم . وتحتل اليابان المرتبة الثانية في الناتج الوطني الإجمالي وفي الدخل الوطني على حد سواء في العالم الحر . بيد أن ترتيبها يظل متواضعاً نسبياً بين البلدان المتقدمة التي نسباً من حيث نصيب الفرد من الدخل .

٤ - والنظام السياسي المتبع في اليابان هو نظام ديمقراطي برلماني ذو مؤسسات ديمقراطية راسخة الجذور . ويعتبر المجلس التشريعي ، المؤلف من مجلس النواب ومجلس المستشارين ، أعلى أجهزة الدولة من حيث السلطة والهيئات الوحيدة لسن القوانين . وتؤول السلطة التنفيذية إلى مجلس الوزراء الذي يتكون من رئيس الوزراء وما لا يزيد عن ٢٠ وزيراً للدولة ، وهو مسؤول جماعياً أمام المجلس التشريعي . والقضاء مستقل تماماً عن الفرعين التنفيذي والتشريعي من الحكومة . ويتألف نظام القضاء من المحكمة العليا وثمانى محاكم عالية ، ومحكمة محلية في كل من المحافظات باستثناء محافظة هوكايدو التي بها أربع محاكم . وتوجد علاوة على ذلك محاكم كثيرة للأحوال الأسرية تختتم بشؤون الأسرة إلى جانب قضايا جنوح الشباب .

٥ - ويケفل دستور اليابان حقوق الإنسان الأساسية ، بما في ذلك المساواة في ظل القانون ، ويعظر التمييز . وفيما يتعلق بحقوق غير المواطنين ، اتخذت حكومة اليابان ، بعد أن صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ١٩٧٩ ، تدابير قانونية وإدارية أخرى لتحقيق المساواة في المعاملة تدريجياً لغير المواطنين . وفيما يتعلق بالحقوق التي تشملها المسودات الـ ١٢ من العهد ، اتخذت تدابير تمنع بموجبها لغير المواطنين استحقاقات بدلات

الأطفال وبدلات تربية الأطفال والبدل الخام ل التربية الأطفال والمساعدات والمزايا التي يتيحها قانون تأمين الحياة اليومية . ويمنع ايضا نفس المركز والمعاملة من حيث المبدأ في تنفيذ مشاريع شركة الاسكان والتعهير الحضري ، وشركة قروض الإمكان ، والشركة المحلية لتوفير المساكن لمن لديهم وضع الإقامة الدائمة من غير المواطنين . وعلاوة على ذلك فقد قررت وزارة الصحة والرعاية مؤخرا القيام بتنقيح التشريع المتعلق بقانون التأمين الصحي الوطني بقصد تحقيق المزيد من المساواة في المعاملة لغير المواطنين .

أولا - المادة ١٠ : حماية الأسرة والأمهات والأطفال

الف - حماية الأسرة

١ - القوانين الرئيسية

٦ - حق الزواج مكفول في اليابان بموجب المادة ٢٤ من الدستور التي تنص على أن الأسماء الوحيدة للزواج هو قبول كلا الشخصين الذين يعقدان النية على الزواج . وقد سنت القوانين التالية وتنفذ لتسهيل تكوين الأسرة واعالتها :

(ا) قانون بدلات الأطفال ، وقانون بدلات تربية الأطفال ، والقانون المتعلق بمنع البدل الخام ل التربية الأطفال والبدلات الأخرى (أي بدلات الرعاية للأشخاص المصابين بعاهات خطيرة) ، وتنهي جميع هذه القوانين على تقديم المساعدات المالية الى من يقومون بتربية الأطفال ؛

(ب) قانون التعليم المدرسي وقانون رعاية الأطفال اللذان ينصان على إنشاء رياض أطفال ودور حضانة نهارية .

٢ - حق الزواج

٧ - تنص المادة ٢٤ من دستور اليابان على أن الأسماء الوحيدة للزواج هو قبول كلا الشخصين الذين يعقدان النية على الزواج . ولم يعد للموافقة والعادات البالية التي كانت تمنع الاختيار الحر للزوج أي وجود تقريبا ، بالرغم من أن بعض النساء يتوجهن إلى ابلاء بعض الأهمية لمركز الأسرة والمركز الاجتماعي عند الزواج . وفي هذا المضى ،

ينطلي مكتب الحريات المدنية بوزارة العدل بتنفيذ برامج مختلفة للتوعية لتحقيق الفهم الكامل للمادة ٢٤ من الدستور بين الناس حتى يمكن القضاء تماما على جميع رواسب المواقف والعادات البالية التي تحول دون اختيار الحر للزوج .

٣ - تدابير تسهيل تكوين الأسرة

- ٨ - فيما يتعلق بتدابير تسهيل تكوين الأسرة تقدم مزايا نقدية (انظر أدناه) لتفطيم النفقات المتصلة بالولادة .
- ٩ - وبالنسبة لإعالة الأسرة تتخذ تدابير حتى على النحو الوارد أدناه .
- ١٠ - بدلات الأسرة ، وتدفعها حوالي ٧٥ في المائة من المؤسسات الخامة التي يعمل بها ٣٠ شخصاً أو أكثر ٧٥,٢ في المائة : الدراسة الاستقصائية العامة بشأن الدخل وساعات العمل لعام ١٩٨٣) .
- ١١ - مساعدة تربية الأطفال ، يقضى قانون بدلات الأطفال بدفع بدل الأطفال عن الطفل الثالث ومن يليه من الأطفال الذين لا يزالون في مرحلة التعليم الإلزامي (أي حتى نهاية المدرسة المتوسطة) لثلاث أو لعام أو أي شخص آخر يقوم برعاية أكثر من طفلين تحت سن ١٨ عاماً ، وكان البديل الشهري عن الطفل الواحد (الثالث ومن يليه من الأطفال المعالجين) ٠٠٠ ٥ ين في حزيران/يونيه ١٩٨٤ حيثما يكون دخل الوالد ، الخ ، أقل من مبلغ محدد في القانون ، وكان هذا المبلغ ٠٠٠ ٧ ين ، وبلغ عدد المستفيدين ٠٠٠ ١١٢ شخص في شباط/فبراير ١٩٨٤ .
- ١٢ - بدل تربية الأطفال ، ويدفع وفقاً لقانون بدلات تربية الأطفال لثلاث أو لأي شخص آخر يقوم برعاية طفل لا يعيش في نفس الأسرة التي يعيش فيها الأب ، وكان المبلغ الشهري ٧٠٠ ٢٢ ين في حزيران/يونيه ١٩٨٤ في حالة طفل واحد فقط ، وبلغ عدد المستفيدين ٥٩٢ ٠٠٠ في آذار/مارس ١٩٨٤ .
- ١٣ - البدل الخام ل التربية الأطفال ، ويدفع وفقاً للقانون المتعلق بتقديم بدل خاص ل التربية الأطفال وبدلات أخرى لثلاث أو لعام أو أي شخص آخر يتولى حضانة ورعاية طفل مصاب بعجز جسدي أو عقلي ، وكان المبلغ الشهري ٤٠٠ ٣٨ ين في حزيران/يونيه ١٩٨٤ في حالة إصابة الطفل بعجز من الدرجة الأولى ، وقد بلغ عدد المستفيدين ٠٠٠ ١١٩ في آذار/مارس ١٩٨٤ .

١٤ - دور الحضانة النهارية ، يوفر للأطفال الذين لم يبلغوا عيد ميلادهم السادس والذين يعجز الوصياء عنهم عن رعايتهم بدرجة كافية بسبب العمل أو المرض أو لأسباب أخرى (قانون رعاية الأطفال) الرعاية في دور الحضانة النهارية بناء على شهادة أحقية من عمدة المدينة أو البلدة أو القرية . وبلغ عدد الأماكن في دور الحضانة النهارية ٢٢٨١ في ١ نيسان / أبريل ١٩٨٤ .

١٥ - وقد تطور التعليم في رياض الأطفال في اليابان الذي بدأ في سبعينيات القرن التاسع عشر تطوراً مطرداً . بيد أن نسبة الالتحاق بالمدرسة في من ٥ سنوات لم تكن قد تجاوزت ٧,٥ في المائة في العام الدراسي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ .

١٦ - وهناك عدة قوانين وأنظمة تتصل بالتعليم في رياض الأطفال ويئن القانون الأساسي للتعليم (القانون رقم ٢٥ لعام ١٩٤٧) على تكافؤ الفرصة في التعليم ، الخ . ويحتوي قانون التعليم المدرسي (القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٤٧) على أحكام تتصل بالعمر (الأطفال الذين بلغوا من العمر ثلاث سنوات ولم يسجلوا بعد في المدارس الابتدائية) ، الخ . ، وأهداف التعليم في رياض الأطفال (توفير الرعاية والتعليم للأطفال المفاسد وتعزيز نمائهم العقلي والبدني بتوفير البيئة المناسبة) . ويوجد ، إضافة إلى ذلك ، أوامر ، الخ ، تحدد معايير مبنية على قانون التعليم المدرسي ، منها معايير إنشاء رياض الأطفال (أمر وزارة التربية والعلم والثقافة رقم ٢٢ لعام ١٩٥٦) ، ومعايير وضع مناهج رياض الأطفال (مذكرة وزارة التربية والعلم والثقافة رقم ٦٩ لعام ١٩٧٤) .

١٧ - وقد بدأ البرنامج الثاني لوزارة التربية لتعزيز التعليم في رياض الأطفال (برنامج مدته ١٠ سنوات) في عام ١٩٧٢ ، بوصفه تدبيراً لزيادة تعزيز التعليم في رياض الأطفال في إطار البرنامج المتعلق بتعزيز التعليم في رياض الأطفال (برنامج مدته ٧ سنوات) ، الذي بدأ في عام ١٩٦٤ . وقد وحدت الوزارة نظامها بوضع تدبير "المساعدة المتعلقة بالالتحاق برياض الأطفال" ، الخ . ، إضافة إلى تدابير المساعدة القائمة بالفعل مثل معونة بناء المدارس التي تقدم لرياض الأطفال العامة والخاصة على حد سواء ، ونظام تقديم القروض باسمار فائدة منخفضة لرياض الأطفال الخاصة . وأضافة إلى ذلك ، بدأت الوزارة عام ١٩٧٦ في تطبيق بعض تدابير المساعدة فيما يتعلق بتكاليف تشغيل رياض الأطفال ، وما إلى ذلك .

١٨ - وما فتئ تقديم مساعدة تتعلق بالتسجيل في رياض الأطفال وتكافع جزءاً من رسوم التسجيل والدراسة أو الرسوم جميعها إلى الأطفال من سن ٤ و ٥ سنوات الملتحقين برياض الأطفال ، حسب مستوى دخل الأسرة ، يساهم مساهمة كبيرة و مباشرة في تخفيف العبء الاقتصادي الذي تتحمله الأسر التي يوجد بها أطفال ضار . ونتيجة لهذه التدابير ، أحرز تقدم كبير جداً؛ فقد ارتفعت النسبة المئوية للأطفال الذين هم في سن ٥ و ٤ سنوات والملتحقين برياض الأطفال إلى نحو ٦٤ في المائة و ٥٢ في المائة على الترتيب ، قبل نهاية فترة البرنامج الثاني (١٩٨٢) .

١٩ - واضافة إلى ذلك ، لما كانت الوزارة تعلق أهمية كبيرة على التعاون بين رياض الأطفال والأسر فقد اتخذت التدابير الضرورية الأخرى بما فيها تكليف جميع المقاطعات بالاضطلاع ببحوث عملية تستهدف تحديد انسنة علاقـة بين روضة الأطفال والأسرة . وقد بلغ عدد رياض الأطفال في عام ١٩٨٤ ، ١٥٣١١ روضة .

باء - حماية الأمهات

١ - القوانين الرئيسية

٢٠ - القوانين الرئيسية هي كما يلى :

(أ) قانون صحة الأم والطفل وقانون رفاه الأطفال (اللذان ينeman على الحماية قبل الولادة وبعدها وت تقديم المساعدة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل) ؛

(ب) قانون معايير العمل ، وقانون رفاه المرأة العاملة اللذان أدمجا في عام ١٩٨٥ في القانون الجديد المتعلق بتعزيز تكافؤ الفرصة والمساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة في مجال العمالة وغير ذلك من تدابير الرفاه المتعلقة بالمعاملات والتي سيبدأ سريانها في نيسان / ابريل ١٩٨٦ (والتي تنص على حماية الحوامل والامهات من النساء العاملات) ؛

(ج) قانون التأمين الصحي وقانون التأمين الصحي الوطني (اللذان ينeman على منح اعانت نقدية في حالة الولادة وضمان الدخل خلال الفترة السابقة للولادة والفتـرة التالية لها) ؛

(د) القانون الأساسي الزراعي وقانون تعزيز التحسين الزراعي (اللذان ينمايان على حماية صحة النساء المشتغلات بالزراعة) ،

(هـ) قانون رفاه الامهات والاطفال والارامل (الذى ينمو على تقديم المساعدة الى الاسر التي لا اب لها والى الارامل) .

٢ - توفير الحماية والمساعدة قبل الولادة وبعدها

٢١ - وفقا لقانون صحة الام والطفل ، وقانون رفاه الاطفال وغيرهما من القوانين ذات الصلة ، تنفذ التدابير التالية لكي يتضمن حماية صحة الحوامل والمرضعات ولضمان صحة الاطفال حديثي الولادة والرضع . وبفضل هذه التدابير ستتلاقيها باستمرار حالات ولادة الحميميل ميتا وكذلك نسبة وفيات الرضع .

٢٢ - وبمقتضى قانون صحة الام والطفل ، تجري الفحوص الطبية للحوامل والاطفال حديثي الولادة والرضع لكي يتضمن الوقاية من الامراض والعجز العقلي او البدني ، ويوفر الارشاد الصحي للحوامل او المرضعات والاطفال حديثي الولادة والرضع وكذلك المساعدة المتعلقة بالرعاية الطبية في حالات تسمم الدم اثناء الحمل وغير ذلك من الامراض ، وتتوفر اعانت مالية للرعاية الطبية في حالة الاطفال المبتسرین الذين يكون من الضروري ادخالهم المستشفى ، وتنشأ مراكز صحة الام والطفل لتوفير مختلف انواع المشورة المتعلقة بصحة الام والطفل ، ولتقديم الارشاد الصحي للحوامل او المرضعات والاطفال حديثي الولادة والرضع .

٢٣ - ويمنع قانون رفاه الاطفال على توفير العلاج الطبي ، الخ . ، والاطراف المناعية للأطفال الذين يعانون من عجز بدني وتقديم الخدمات التعليمية داخل المستشفيات للأطفال المصابين بالسل . واضافة الى ذلك توجد دور ولادة تديرها الحكومات المحلية لاستقبال الحوامل اللاتي لا يستطيعن الولادة في المستشفيات لأسباب مالية .

٢٤ - وعلاوة على ذلك ، تقدم مساعدة فيما يتعلق بالمماريف الطبية الى الاطفال المصابين بأمراض مزمنة معينة ، مثل السرطان .

٢٥ - وتنص المادة ٩ من قانون رفاه المرأة العاملة على انه يتبع على أصحاب الاعمال السعي لاتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين الموظفات من ترك العمل خلال الوقت

اللازم لتلقي الارشاد الصحي وعمل الفحوص الطبية المنصوص عليها في قانون محة الأم والطفل . وتنص المادة ١٠ من القانون نفسه على انه يتعمّن على اصحاب العمل محاولة اتخاذ التدابير الفضولية لتمكين النساء العاملات المستخدمات لديهم من امتثال التوجيهات التي يتلقينها اثناء الارشاد الصحي أو الفحوص الطبية المشار اليهما في المادة السابقة من القانون ، بما في ذلك تغيير ساعات العمل أو تخفييف العمل .

٢٦ - وقد وضعت وزارة العمل مبادئ توجيهية تتعلق بالرعاية الصحية للامهات بمقتضى هاتين المادتين وتقوم بارشاد اصحاب العمل وفقاً لهذه المبادئ التوجيهية . وهناك مستشار طبي لصحة الامهات معين في كل من مكاتب المقاطعات الخامة بالمرأة والعمال المغار لتزويد أصحاب الاعمال والنساء العاملات بالمشورة فيما يتعلق بالرعاية الصحية للامهات .

- ٢٧ - ويمكن تقسيم معظم التأمين الصحي في اليابان إلى فئتين : التأمين على الموظفين لمن يعملون و معايلهم ، و برامج التأمين التي تديرها كل من السلطات المحلية لذوي الأعمال الحرة والمزارعين ، ويزود أكثر برامج التأمين على الموظفين تمثيلاً لهذه الفئة وهو المعروف باسم برنامج التأمين الصحي ، وأكثر برامج التأمين التي تديرها السلطات المحلية تمثيلاً لهذه الفئة وهو المعروف باسم التأمين الصحي الوطني ، المستحقين المنتسبين اليهما باعانت مالية نقدية في حالات الولادة على النحو المبين أدناه .

(ب) نفقات وضع الزوجة : مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ ين لزوجة يعولها زوجها المؤمن عليه .

- ٢٩ - عندما تكون امرأة مؤمنَّ عليها غير قادرة على العمل بسبب الولادة ، يحق لها أن تحمل على ٦٠ في المائة من أجراها اليومي القياسي كبدل أمومة لمدة ٤٢ يوما قبل الوضع و ٤٢ يوما بعده . ومتى يصبح فترة الحضان على بدل الأمومة ، اعتبارا من نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، ٤٢ يوما (٧٠ يوما في حالة الحمل المتعدد) قبل ميلاد الطفل و ٥٦ يوما بعد ميلاده .

٣٠ - عندما تضع امرأة مؤمن عليها ، تدفع لها شركة التأمين اعانة نقدية لتفطير التكاليف المباشرة للوضع ، وتقوم شركة التأمين بتحديد المبلغ . وبحلول ١ نيسان/أبريل ١٩٨٤ ، بلغ عدد شركات التأمين التي دفعت اعانات مالية في حالات الوضع ٤٤٠ شركة ، وقد دفع معظمها حوالي ١٠٠ ٠٠٠ ين .

٣ - تقديم حماية ومساعدة خامتين للأمهات العاملات

٣١ - تنص المادة ٦٥ من قانون معايير العمل على أنه لا يجوز لصاحب العمل أن يطلب من المرأة أن تعمل قبل الولادة أو بعدها بستة أسابيع . وينص قانون التأمين الصحي على أن تحصل المرأة المؤمن عليها الغير قادرة على العمل بسبب الولادة على ٦٠ في المائة من أجراها القياسي اليومي كبدل أمومة (انظر الفقرة ٣٩ أعلاه) . وتعنى وزارة العمل دائماً إلى الاستيقاظ من الوضع الفعلي فيما يتعلق بأجازة الأمومة المنصوص عليها في قانون معايير العمل ، وتقوم مكاتب التفتيش على تطبيق معايير العمل بإجراء التفتيشات الالزمة من أجل تحقيق مزيد من الالتزام بالمادة ذات الملة من القانون .

٣٢ - وفيما يتعلق بفترة الرضاعة ، تنص المادة ٦٦ من قانون معايير العمل على أنه ينبغي اعطاء الأم ، التي تقوم بارضاع طفل يقل عمره عن عام واحد ، فترة للرضاعة مرتين في اليوم الواحد (على الأقل لمدة ٣٠ دقيقة في كل مرة) خلال ساعات العمل .

٣٣ - وفيما يتعلق بالقيود على فعل العاملات أثناء الحمل والفترة التالية للولادة ، تنص المادة ١٩ من قانون معايير العمل على أنه لا يجوز لصاحب العمل أن يستغنى عن امرأة أثناء الحمل أو أثناء إجازة ما بعد الوضع ، أو خلال ٣٠ يوماً بعد ذلك .

٣٤ - وكان المجلس التشريعي (الدایت) قد قام ، في أيار/مايو ١٩٨٥ ، بسن قانون تكافؤ فرص العمل ، الذي يحتوي على تنقيحات لقانون معايير العمل وقانون رفاه المرأة ، وسيطبق هذا القانون في نيسان/أبريل ١٩٨٦ ؛ وبالتالي ينبغي أن يستعاض عن المعلومات الواردة في الفقرات ٣١ إلى ٣٣ أعلاه بالمعلومات الواردة أدناه بعد ذلك التاريخ .

٣٥ - وتزيد الاجازة الممنوحة قبل الولادة في حالة الحمل المتعدد الى ١٠ اسابيع (٦ اسابيع في ظل التشريع الحالي) . وتزيد الاجازة الممنوحة بعد الولادة في كل الحالات الى ٨ اسابيع (٦ اسابيع في ظل التشريع الحالي) ، منها ٦ اسابيع اجبارية (٥ اسابيع في ظل التشريع الحالي) .

٣٦ - لا يجوز لاصحاب الاعمال ان يطلبوا من امرأة اثناء الحمل او بعد الولادة ان ت العمل في " أيام الراحة " (العطلات العامة او فترة الاجازة المستحقة) او العمل م ساعات اضافية او العمل ليلا اذا طلبت المرأة عدم تكليفها بهذا العمل .

٣٧ - لا يجوز لاصحاب العمل النسوي ، في اي عقد عمل ، على ان يكون الزواج او الحمل او ولادة الاطفال سببا للاستقالة الاجبارية ، ولا يجوز لاصحاب الاعمال فصل العاملات بسبب الزواج او الحمل او ميلاد طفل او الحصول على اجازة امومة .

٤ - حماية الامهات العاملات اللاتي يعملن لحسابهن الخاص

٣٨ - سيبدأ في آذار/مارس ١٩٨٩ تطبيق مواد القانون المعديل للتأمين الصحي المتعلقة ببدل الامومة اثناء فترة ما قبل يوم الوضع وبعدة ، بالنسبة للأشخاص العاملين بالشركات الخاصة التي لديها أقل من ٥ موظفين (بما في ذلك المزارع وحيث يقوم شخص يعمل لحساب نفسه باستخدام شخص آخر) حيث يلاحظ في الواقع وجود علاقة من نوع علاقة صاحب العمل بالموظفة .

٣٩ - ان النساء المشتركات في العمل الزراعي يقمن أيضا باعمال المنزل ويتربى عليهما الاطفال ، وكل عمل من هذه الاعمال يشكل عبئا ثقيلا . ولذلك ستوضع سياسات شاملة ملائمة ، وستنفذ طبقا للقانون الزراعي الاساسي من أجل تحسين نوعية الحياة الريفية وتشديد عمل المرأة (المادة ٢ من القانون) .

٤٠ - وتحقيقا لهذا الغرض ، فإن خبراء الخدمات الارشادية في مجال الحياة المنزلية يقدمون الارشادات الالزمة لتحسين نوعية الحياة للنساء بوصفها جزءا متكاملا من الخدمات الارشادية للتعاونيات الزراعية القائمة على أساس قانون تشجيع التحسين الزراعي .

٤١ - وفيما يلي بيان بالتدابير المحسومة : تشجيع تخفيف العمل وضمان أوقات الراحة الملائمة ، وبصفة خاصة عن طريق تقسيم العمل الزراعي وإعادة تنظيمه ؛ وتشجيع نمط حي للحياة (بما في ذلك الوجبات المتوازنة) ، مع الأخذ في الاعتبار بعض العناصر مثل حماية صحة الأم والرضاعة وتربية الأطفال والعمل الزراعي الخ ؛ وتشجيع تكوين المجموعات النسائية في المناطق الريفية وبناء مراكز للمرأة الريفية لتشجيع الأنشطة الطوعية النسائية من أجل حياة صحية .

٤٢ - التدابير الرامية إلى معاونة الأمهات على إعالة أطفالهن في حالة وفاة أو غياب أزواجهن

٤٣ - تنفيذ التدابير التالية وفقاً لقانون رعاية الأم والطفل والأرملة .

٤٤ - تقدم الحكومة من مندوق رعاية الأم والطفل ومندوق رعاية الأرامل قروضاً بدون فائدة أو بفائدة منخفضة للأسرة التي فقدت الأب وللأرامل ، وذلك لتوفير الأموال اللازمة لإقامة أعمال تجارية ، وللإنفاق على التعليم وعلى الأغراض الأخرى . وفي عام ١٩٨٣ ، بلغ عدد القروض المقدمة نحو ٦٤٠٠٠ بمبلغ يصل إلى ١٤٣٧٠ مليون ين .

٤٥ - والخدمات الأخرى المقدمة لمساعدة الأسر المعيشية على تحقيق الإعالة الذاتية هي :

(أ) قيام موظفي الاستشارات بأسداء النصح الشخصي وتقديم التوجيه فيما يتعلق بسبل الرزق لاسر الأمهات والأرامل وأطفالهن ؛

(ب) إنشاء مراكز لرعاية الأم والطفل ؛

(ج) إنشاء دور للأم والطفل ؛

(د) الحصول على الأولوية عند منح امتيازات إقامة الأكشاك وغيرها في المرافق العامة .

٤٦ - وتواجه الأم ذات الأطفال الصغار التي فقدت زوجها بسبب مرض أو حادث بسبب الطلاق (يشار إليها فيما بعد بوصفها "الأرامل وغيرهن") معوبات في العثور على عمل

المناسب ، ذلك أنه يتعمد عليها رعاية أطفالها ، وكثيراً ما لا تتوفر لديها ، بالإضافة إلى ذلك ، خبرة كافية في العمل أو مهارة مهنية . ولذلك تقوم وزارة العمل بتنفيذ التدابير التالية :

(١) تنظيم دورات تدريبية لتوفير المهارات الالزمة للتوظيف ودفع نفقات السفر الضرورية لمن يلتحق بالدورات بمرافق المساعدة على توظيف المرأة ؛

(ب) اصداء المشورة المهنية للأرامل وغيرهن فيما يتعلق بالتوظيف ؛

(ج) دفع بدلات التدريب المهني للأرامل وغيرهن من يتلقين تدريباً مهنياً عاماً ، أو تدريباً للتكيف على مكان العمل وذلك في أماكن العمل أو غيرها من الأماكن التي يحددها رئيس المكتب العام للأمن الوظيفي ؛

(د) دفع إعانة خاصة لتنمية توظيف طالبي العمل إلى أصحاب الأعمال الذين يوظفون الأرامل وغيرهن ، اللائي يحيلن إليهم المكتب العام للأمن الوظيفي ، وتساوي الإعانة ربع أجر العامل في السنة الأولى في حالة المؤسسات الكبيرة (وثلث الأجر في حالة المؤسسات المتوسطة والمفيرة) ؛

(هـ) دفع المصاريف الالزمة للتدريب على التكيف على مكان العمل لأصحاب الأعمال الذين يوفرون التدريب للأرامل وغيرهن ، وفقاً للترتيبات الموضوعة مع حاكم المقاطعة ؛

(و) دفع منح لأغراض التعليم وتنشئة الأطفال لمساعدة الأرامل وغيرهن من لديهن أطفال يلغوا من الدراسة ، وللنساء اللائي يعاني أزواجهن من عجز وخلافه نتيجة للامراض المناعية ،

(ز) الاضطلاع بأنشطة متنوعة للتوعية فيما يتصل ببرامج المساعدة على توظيف الأرامل وغيرهن ، وزيادة الوعي في المجتمع فيما يتعلق بأهمية توظيف الأرامل وغيرهن .

جيم - حماية الاطفال

١ - القوانين الرئيسية

٤٦ - توفر الحماية للأطفال بموجب المادة ٢٧ - ٢ من المعمول ، ضمن مواد أخرى ، التي ينبع على عدم استغلال الأطفال . وقد سُنت قوانين مختلفة لحماية الطفل ويجرى انتقادها ومن بينها ما يلي :

(أ) قانون رفاه الطفل (الذي ينبع على تدابير لرفاه الطفل وعلى توفير
الامن والمرافق له) ؛

(ب) قانون الأحداث (الذي ينبع على تدابير محددة فيما يتعلق بالأحداث
الجائحة) ؛

(ج) قانون معايير العمل (الذي ينبع على منع الاستغلال ويعظر تشغيل الأطفال
في الأعمال الخطرة أو الضارة) .

٢ - التدابير الخامسة لرعاية الاطفال وتعليمهم

٤٧ - بالإضافة إلى تعزيز التدابير المتعلقة بالوقاية من العجز العقلي والجسماني
وتشخيصه ومعالجته في وقت مبكر ، يجري تنفيذ تدابير مثل إيداع الأطفال المعوقين
عقلياً أو جسمانياً في دور خاصة كما يودع في مراكز الرعاية النهارية الأطفال الذين
يعانون من خلل عقلي أو نفسي آخر ، والأطفال الذين يعانون من خلل هيكلية أو بصرية
أو سمعية أو لفوي ، ويودع في المستشفيات - الدور الخاصة الأطفال الذين يعانون من
خلل عقلي أو جسماني حاد ، ويتوفر التعليم والرعاية في هذه المؤسسات . وبالإضافة إلى
ذلك ، يجري على نحو ايجابي تعزيز التدابير المحلية مثل أداء المشورة والتوجيه في
مراكز ارشاد الأطفال ومكاتب الرعاية ، وإيفاد مساعدين إلى المنازل أيضا ، وفي
آذار/مارس ١٩٨٤ ، بلغ عدد مؤسسات رعاية الطفل ، ٣٣٠٠ ، وعدد الأطفال في مؤسسات
رعاية الطفل ٣٠١١ ٠٠٠ .

٤٨ - أما الطفل الذي يفتقر إلى الرعاية الكافية أو الذي لا يكون لديه ومسى
أو الذي يرتئى أن الوصي عليه لم يقدم له التربية الملائمة ، فتتوفر له رعاية جماعية

(حضانة) لحمايته ، مثلا ، عن طريق ايداعه في دور الرضع أو الأطفال ، أو توفير رعاية فردية لحمايته ، وذلك مثلا ، عن طريق ايداعه لدى آباء بالتنشئة ، أو "آباء بالتنشئة يقدمون التوجيه المهني" .

٤٩ - أما بالنسبة للأطفال الذين يبدون سلوكا عدائيا للمجتمع أو غير اجتماعي يصعب التغلب عليه ، فإن مراكز ارشاد الأطفال تحاول ، بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة ، توفير التوجيه والمساعدة في انماء الطفل على نحو سليم . كما تستقبل دور تعليم وتدريب الأطفال أيضا الأطفال الذين يرتكبون أو يرى أنهم قد يرتكبون أفعالا تتمثل جنوا .

٥٠ - ويوجد في جميع مراكز الشرطة ، في المقاطعة أو على المعيد الوطني ، أقسام لمنع عدم توافق الأحداث مع البيئة وجنوحهم ، ولمساعدتهم على النماء السليم . وقسم الأحداث هو قسم خاص يعالج الأحداث الذين يعانون من عدم التوافق والجنوح ويقوم بالأنشطة الوارد وصفها أدناه .

٥١ - ومن أجل اكتشاف جنوح الأحداث وعدم توافقهم مع بيئتهم في أقرب وقت ممكن تقدم الأقسام توجيهات إلى الأحداث . وتتصف الشرطة الأحداث الذين تتعامل معهم إلى الفئات الثلاث التالية :

(أ) الأحداث بين سن ١٤ و ١٩ عاما الذين ارتكبوا أفعالا إجرامية ؛

(ب) الأحداث دون سن ١٤ عاما الذين ارتكبوا أفعالا إجرامية (في اليابان لا يوقع العقاب على مثل هؤلاء الأحداث وفقا للقانون العقوبات حيث يعاملون باعتبارهم حالات تتعلق بالرعاية الاجتماعية) ؛

(ج) الأحداث دون سن العشرين الذين تتم شخصيتهم أو سلوكهم عن احتمال ارتكابهم لأفعال إجرامية .

٥٢ - وفي حالات جنوح الأحداث ، تدرب الشرطة الأسباب والمعوامل الأساسية ، بما في ذلك الشخصية والرفاق وقدرة الآباء على رعايتهم على النحو السليم ، وتحليلهم بعد ذلك إلى السلطات ذات الصلة (المدعي العام ، ومحكمة الأسرة ، وما إلى ذلك) مع إيراد آراء بشأن ما ينبغي عمله لمنع تكرر سلوكهم الجنوبي . وبالإضافة إلى هذه الأنشطة توجهه

الشرطة تحذيراتها الفورية إلى الأحداث فيما يتعلق بسوء سلوكهم (التدخين والشراب وتواجدهم في الخارج في وقت متاخر من الليل في أماكن غير مناسبة ، وما إلى ذلك) مع إبلاغ آبائهم بسلوكهم عند الضرورة .

٥٣ - ومن أجل منع جنوح الأحداث والهروب من المنزل والانتحار وتأمين التشخيص والرعاية في وقت مبكر ، تقدم الشرطة خدمات المشورة للأحداث الذين لا يستطيعون التكلم مع آبائهم ومدرسيهم عن مشاكلهم ، ويكلف بهذه الخدمات عدد كبير من ضباط الشرطة والاختصاصيين في علم نفس الطفل . وحتى يفيد الشباب من هذه الخدمات بمزيد من البساط ، تقدم مقار شرطة المقاطعات في جميع أنحاء البلد المشورة هاتفيا .

٥٤ - وبهدف ضمان توفير بيئة ملائمة للأحداث ، تولي الشرطة اهتماما خاصا لمراقبة الأفعال الجرمية المتصلة بالأخلاق العامة والأفعال الجرمية التي تمر نماء الأحداث على نحو سليم وحتى لا يتعرض الأحداث بمفهوم خامة لجو هار في أماكن اللهو ، تمارس الشرطة رقابة مارمة على هذه الأنشطة وفقا لقانون مراقبة وتحسين الأنشطة التجارية التي تمس الأخلاق العامة التي يحظر على الملك السماح للأحداث بالقيام بأعمال محتملة للضرر .

٥٥ - ومن أجل القضاء على العوامل الكامنة وراء الجنوح لدى الأحداث أنفسهم ، يلزم غرس اتجاه يقوم على الالتزام بالقوانين في نفوس الشبان وبصفة خاصة الشعور بأنهم جزء من المجتمع . ولهذا الغرض ، تشجع الشرطة أنشطة الأحداث للمشاركة الاجتماعية والأنشطة الرياضية مثل الجودو والكوندو .

٥٦ - وقد بدأت الموجة الثالثة لجنوح الأحداث في اليابان في السبعينيات ، ولا يفتئ الجنوح وعدم التوافق مع البيئة يتفشيان بين فئات عمرية دائبة التدني وبين أطفال أسر الطبقة المتوسطة . وفي عام ١٩٨١ ، تناول رئيس الوزراء ، في خطاب يتعلّق بالسياسة العامة القاء في الدايت (البرلمان) ، جنوح الأحداث ونموّ الشيء السليم للشبان . وفي السنة التالية تقدم المجلس المعنى بمشاكل الأحداث بالتقدير الذي طلبته رئيس الوزراء ، وأوصى باتخاذ تدابير شاملة لمنع جنوح الأحداث ، وعندئذ أنشئت الشرطة لجنة لمنع جنوح الأحداث في الوكالة الوطنية للشرطة ، وهي تسعى جاهدة إلى تعزيز العملة العضوية بين إدارات الوكالة وتشجيع التدابير الشاملة لمنع جنوح الأحداث .

٥٧ - ولا تزال الحالة المتعلقة بالتدابير الالزمة لتعليم الاحداث ، مثل التعليم المدرسي (بامتنانه التعليم في رياض الاطفال والتي سبق تناوله ؛ انظر أعلاه) والدعم المالي على النحو الوارد في تقرير اليابان المقدم في عام ١٩٨١ بشأن الحقوق التي تفطيها المواد ١٢ إلى ١٥ من العهد (انظر E/1982/3/Add.7).

٣ - التدابير الرامية إلى حماية الاطفال من الاستغلال أو الإهمال أو القسوة

٥٨ - تنصي أحكام المواد من ٢٢٤ لغاية ٢٢٨ والمادة ٢٢٨ - ٣ من قانون العقوبات بحظر الأفعال الموجهة ضد القصر ، مثل الاختطاف عنوة ، والاختطاف لتحقيق نفع والاختطاف للحصول على فدية والاختطاف من أجل النقل إلى البلدان الأجنبية ، والمعاقبة على تلك الأفعال . وعلاوة على ذلك ، فإن المادة ٢١٧ والفقرة ١ من المادة ٢١٨ والمادة ٢١٩ من قانون العقوبات تحظر تسييب القاصر وتعاقب على ذلك .

٥٩ - ويبذل مكتب الحريات المدنية التابع لوزارة العدل جهودا واسعة النطاق لحماية الاطفال والقصر ، وتجري معالجة أي قضية تتعلق بسوء معاملة الاطفال والقصر باعتبارها قضية انتهاك لحقوق الإنسان .

٦٠ - وفي اليابان تحظر الأفعال الواردة أدناه بموجب الأحكام الجنائية لا يهدف حماية الاطفال والشباب فحسب ولكن أيضا بهدف حماية كل العمال . ولا يقوم أصحاب الأعمال بما يلي :

(أ) إجبار العمال على العمل رغم إرادتهم باستخدام وسائل العنف أو التخويف أو السجن أو فرض أي قيد آخر غير عادل على حريةهم العقلية أو الجسمانية (المادتان ٥ و ١١٧ من قانون معايير العمل) ؛

(ب) إجراء استقطاعات من الأجر خصما من النقود أو المزايا الأخرى المقدمة فيما يتعلق بالعمل (المادتان ١٧ و ١١٩ من قانون معايير العمل) ؛

(ج) إبرام عقد إيداع أو عقد للاحتفاظ بسند ادخار ، جنبا إلى جنب مع عقد العمل (المادتان ١٨ و ١١٩ من قانون معايير العمل) .

٦١ - وبإضافة إلى ذلك لا يعمل أي شخص ك وسيط من أجل تحقيق كسب مالي فيما يتصل باستئجار العمال (المادتان ٦ و ١١٨ من قانون معايير العمل) .

٦٢ - وعلاوة على ذلك ، وبهدف حماية الأطفال من الاستغلال من قبيل الآب أو الوصي ، تحظر القوانين ذات الصلة الأفعال الواردة أدناه . إذ لا يقوم آب أو وصي بما يلي :

(أ) إبرام عقد عمل باسم قاصر (المادتان ٥٨ و ١٢٠ من قانون معايير العمل) ؛

(ب) الحصول بالوكالة على الأجر التي يكسبها القاصر (المادتان ٥٩ و ١٢٠ من قانون معايير العمل) .

٦٣ - ووفقاً لنص المادة ٣٤ من قانون رعاية الأطفال تحظر الأفعال التي يحتمل أن تكون ضارة بالأطفال ، سواء من الناحية العقلية أو الجسمانية (بما في ذلك الأفعال التي يحتمل أن تشكل استغلالاً للأطفال) مع النص على عقوبات بشأنها .

٤ - الأحكام التي تنظم عمل الأطفال والشبان

٦٤ - بهدف حماية الأطفال والشبان ، توجد الأحكام المبينة أدناه لتنظيم عمل الأطفال والشبان .

٦٥ - الحد الأدنى للسن - لا يستخدم القاصر دون سن ١٥ عاماً كعمال (المادتان ٥٦ و ١١٨ من قانون معايير العمل) .

٦٦ - ساعات العمل وأيام الراحة للقصر - على سبيل الحماية الخاصة ، لا تطبق على القاصر دون سن ١٨ عاماً المادة ٣٣ (السماح بالعمل زيادة على المعايير القانونية لساعات العمل اليومية أو الأسبوعية بموجب قواعد التوظيف ، وما إلى ذلك) والفقرة ٢ من المادة ٣٦ (السماح بالاتفاق مع النقابة العمالية ، وغيرها ، فيما يتعلق بالعمل الإضافي والعمل في أيام الراحة) والمادة ٤٠ (السماح بإصدار أمر خاص بشأن المعايير القانونية لساعات العمل وفترات الراحة في حدود الحاجة) (المادتان ٦٠ و ١١٩ من قانون معايير العمل) .

٦٧ - العمل الليلي - لا يستخدم صاحب العمل القصر دون سن ١٤ عاما في الفترة من الساعة ٢٢/٠٠ إلى الساعة ٥/٠٠ (المادتان ٦١ و ٢١٩ من قانون معايير العمل) .

٦٨ - يحظر توظيف الأطفال أو الشبان في الاعمال المحتملة للضرر (مثل خدمة الضيوف والرقص مع الضيوف) في أماكن اللهو ، أو في أماكن اللهو المتصلة بالجنس أو في المطاعم في وقت متاخر من الليل (قانون مراقبة وتحسين الانشطة التجارية التي تمس الأخلاق العامة ، الفقرتان الفرعيتان ٢ و ٣ من المادة ٢٢ ، والفقرة الفرعية ١ من الفقرة ٥ من المادة ٢٨ ، والفقرة ٢ من المادة ٢٢ ، والفقرتان الفرعيتان ٣ و ٨ من الفقرة ٣ من المادة ٤٩) .

٦٩ - وبإضافة إلى ذلك ، توجد الأحكام التالية لمنع توظيف الأطفال والشبان في أي عمل قد يعرض حياتهم للخطر أو يكون مفاسدا لأخلاقهم أو ممرا بمحنتهم أو قد يؤدي إلى إعاقة نمائهم الطبيعي جسمانيا ونفسيا :

(أ) حظر الاعمال الخطرة والضارة : لا يسمح صاحب العمل للقصر دون سن ١٨ عاما أو للنساء بالقيام بأعمال خطرة أو ضارة (المادتان ٦٢ و ١١٩ من قانون معايير العمل) ؛

(ب) حظر العمل تحت سطح الأرض : لا يستخدم صاحب العمل القصر دون سن ١٨ عاما أو النساء في أعمال تحت سطح الأرض (المادتان ٦٣ و ١١٨ من قانون معايير العمل) .

ثانيا - المادة ١١ - الحق في التمتع بمستوى معيشي مناسب

الف - نبذة عامة

٧٠ - في اليابان ، تنص المادة ٢٥ من الدستور على أن لجميع المواطنين الحق في التمتع بحد أدنى مناسب من حيث المستوى المعيشي . ويتم تنفيذ التدابير السوارة أدناه في مجالات من بينها مستويات المعيشة على الصعيد الوطني والأمن الاقتصادي وواقع المصانع والحماية البيئية والسلامة البيئية والموارد الطبيعية والطاقة .

٧١ - مستويات المعيشة - وبهدف حماية مصالح المستهلكين وتشجيع المستوى المعيشي وتحسينه وضمان سير اداء الاقتصاد الوطني تم اصدار تدابير تشريعية مثل قانون مراقبة الامصار (١٩٤٦) والقانون الاسامي لحماية المستهلكين (١٩٦٨) وقانون التدابير الطارئة لภาวะ الاستقرار المعيشي على المعيد الوطني (١٩٧٣) وقانون التدابير الطارئة لمواجهة احتكار وانخفاض السلع المعيشية (١٩٧٣) .

٧٢ - الامن الاقتصادي - يضم قانون ضمان المعيشة اليومية على تقديم مساعدة معيشية ومعونة التعليم ، ومساعدة اسكانية ومساعدة طبية ومعونة أمومة ومساعدة بطالة ومعونة لتفطية تكاليف الجنازة لمن هم في حاجة الى هذه المساعدات . ويجرى تنقيح مقدار هذه المساعدات كل سنة . وفي عام ١٩٨٥ أزيل الفرق في مقدار المساعدات بينما يتلقاها الرجال وما تتلقاه النساء . وفي الفترة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٥ كان استحقاق المساعدة للأسرة التي تتالف في المتوسط من ٤ أفراد (زوج وزوجة وطفلين) في المنطقة التي توجد فيها أعلى أرقام قياسية للأسعار (طوكيو ، اوساكا وغيرها) على النحو التالي :

السنة المالية	مقدار المساعدة المستحقة
١٩٧٦	٨٤,٣٢١
١٩٧٧	٩٥,١١٤
١٩٧٨	١٠٥,٥٧٧
١٩٧٩	١١٤,٣٤٠
١٩٨٠	١٢٤,١٧٣
١٩٨١	١٣٤,٩٧٦
١٩٨٢	١٤٢,٣٤٥
١٩٨٣	١٤٨,٦٤٩
١٩٨٤	١٥٢,٩٦٠
١٩٨٥	١٥٧,٣٩٦

٧٣ - موقع المناعات والحماية البيئية والسلامة البيئية - تم اعتماد تدابير تشريعية كثيرة لتعزيز النمو السليم للمناعة ، بغية الحفاظ على البيئة وتحسينها مما يضمن صحة الجمهور وحماية صحة المواطنين . وفي ميدان تحديد المواقع المناعية ، تشمل هذه التدابير قانون موقع المكانع (١٩٥٩) وقانون تشجيع نقل المكانع إلى أماكن جديدة (١٩٧٢) . أما في ميدان النظم المتصلة بحماية البيئة فتشمل هذه التدابير القانون الأساسي لمكافحة تلوث البيئة (١٩٦٨) ، وقانون مكافحة تلوث الهواء (١٩٦٨) ، وقانون تنظيم الضوضاء (١٩٦٨) ، وقانون مكافحة تلوث الروائح الكريهة (١٩٧١) ، وقانون تنظيم الامتاز (١٩٧٦) وقانون مكافحة تلوث المياه (١٩٧٠) وفي مجال السلامة تشمل التدابير التشريعية وقانون مراقبة المتفجرات (١٩٥٠) ، وقانون مراقبة الفواز ذات الضغط العالي (١٩٥١) ، وقانون منع الكوارث في مجمعات صناعة النفط والمرافق النفطية الأخرى (١٩٧٥) وقانون تنظيم المواد الخام النووية والوقود النووي والمعاملات النووية (١٩٥٧) .

٧٤ - الموارد الطبيعية والطاقة - ان الحصول على امدادات ثابتة من الموارد الطبيعية والطاقة أمر بالغ الأهمية نظراً لارتباطه الوثيق بالحياة اليومية واعتماد اليابان بدرجة كبيرة على مصادر الامدادات الخارجية . وبالتالي ، تدرك اليابان تماماً أهمية تنمية الموارد الطبيعية المحلية والخارجية والمشاركة في التعاون الدولي في هذا المجال وبذل الجهد لتعزيز التحرك في هذا الاتجاه .

٧٥ - وبغية تحقيق هذه الغايات تم تطبيق عدد من القوانين من بينها قانون صناعة النفط (١٩٦٢) ، وقانون التعدين (١٩٥٠) ، والقانون الصناعي للمرافق الكهربائية (١٩٦٤) ، وقانون ضمان التعامل السليم في العرض والطلب في مجال النفط (١٩٧٣) ، وقانون تخزين النفط (١٩٧٥) والقانون التجاري المتعلق بخطوط أنابيب النفط (١٩٧٣) .

باء - الحق في الغذاء الكافي

١ - القوانين الرئيسية

٧٦ - سنت قوانين عديدة يجري تنفيذها فيما يتعلق بالحق في الغذاء الكافي :

(١) قانون تحسين الأراضي ، وقانون الأراضي الزراعية ، وقانون تعزيز استخدام الأراضي الزراعية (الذي ينمّ على مياثة الأرض الزراعية وتنميتها وتعزيز

استخدامها) ، والقانون الخام بدعم مناطق تشجيع الانتاج الزراعي (الذي ينبع على تعيين مناطق لتشجيع الانتاج الزراعي وتنفيذ تدابير للتنمية الزراعية في هذه المناطق) ؛

- (ب) قانون تحسين انتاجية التربة (الذي ينبع على تحسين انتاجية التربة) ؛
- (ج) قانون تشجيع الميكنة الزراعية ، وقانون مراقبة الاسمة ، وقانون تنظيم الكيماويات الزراعية ، وقانون بذور المحاصيل الرئيسية وقانون البذور والشتلات (الذي ينبع على إدخال واستخدام المعدات والمواد في الانتاج الزراعي) ؛
- (د) قانون تشجيع التحسينات الزراعية (الذي ينبع على تشجيع البحث الزراعية ونشر التكنولوجيات) ؛
- (ه) قانون أسواق البيع بالجملة ، والقانون الخام بالتوجه القياسي ووضع البطاقات المناسبة على المنتجات الزراعية والحراجية (الذي ينبع على ترشيد توزيع الأغذية) ؛
- (و) قانون مراقبة الأغذية (الذي ينبع على ادارة العرض والطلب على الأرز والقمح بصورة رئيسية وتشبيت اسعارهما) ؛
- (ز) قانون حماية النباتات والحيوانات المنزلية ، وقانون مكافحة أمراض الحيوانات المستأنسة المعدية (الذي ينبع على حماية النباتات والحيوانات عن طريق وسائل مثل اجراءات الحجر الصحي) ؛
- (ح) قانون نظافة الأغذية (أحكام لضمان سلامة الأغذية) ؛
- (ط) قانون تحسين التغذية (الذي ينبع على تحسين التغذية) .

٢ - السياسات الأساسية للادارة الزراعية في اليابان

٧٧ - من الاهداف الهامة للسياسة الأساسية الوطنية تأمين امدادات ثابتة من الأغذية للسكان وضمان الأمن الغذائي . وفي هذا المجال ، تسعى الحكومة عند وضع سياساتها المتعلقة بالمنتجات الزراعية المحلية ، الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الاكتفاء .../...

الذاتي وتحسين الانتاجية . أما فيما يتعلق بالمنتجات التي تعتمد فيها اليابان بالضرورة على الواردات ، فهي تسعى إلى تأمين امدادات ثابتة من الخارج ومخزونات للطوارئ والخ ... حتى تكون مستعدة لمواجهة أي طارئ . وفضلاً عن ذلك ، تبذل جهود عن طريق التعاون الدولي للمعاونة في استقرار العرض والطلب على الأغذية في المدى البعيد في جميع أنحاء العالم .

٧٨ - أنماط التغذية في اليابان - غذاء الشعب في اليابان ، عموماً ، متوازن التوازن المنشود . ويتميز الغذاء النمطي في اليابان بالخصائص التالية :

(أ) المستويب السعرى اليومى للفرد يبلغ نحو ٦٠٠ كالوري ، وهو مقدار مناسب من حيث بنية الياباني أو نوعية جسمة ؛

(ب) نسب البروتين والشحوم والمواد الكربوهيدراتية إلى المستويب السعرى الكلى مناسبة ؛

(ج) النسب المئوية للبروتين الحيواني والبروتين النباتي متساوية تقريباً ، والبروتين البحري يمثل الجزء الأكبر من مستويب البروتين الحيواني .

٧٩ - نشأ هذا النمط عن طريق إضافة أغذية مثل اللحم واللبن ومنتجات الألبان والبيض وزيوت الطعام والشحوم والفاكهة إلى التغذية اليابانية التقليدية التي تتركز على الأرز والخضروات والأسماك .

٨٠ - يعتبر حالياً متوفقاً العمر المتوقع في اليابان أعلى متوفقاً في العالم بفضل التحسن الذي طرأ على التغذية والرعاية الطبية . ومعدل الوفاة بسبب الأمراض التي تحدث نتيجة لتقدم السن (أمراض الشيخوخة) مثل أمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الدماغ والجهاز الوعائي أو مرض السكر منخفضة تماماً بصفة عامة بين البلدان المتقدمة النمو .

٨١ - وعند تنفيذ سياسات الادارة الزراعية ، يجري اتخاذ شتى التدابير للسواردة أدناء للحفاظ على هذا النمط الغذائي الياباني القديم ، ومن ثم ضمان توفر امدادات ثابتة من الأغذية للشعب على أساس هذا النمط .

٣ - صيانة وتنمية الاراضي الزراعية وتعزيز استخدامها

٨٢ - من المهم ، لضمان توفير امدادات ثابتة من الاغذية في بلد محدود الاراضي مثل اليابان ، تنمية وصيانة الاراضي الزراعية الجيدة بوصفها قاعدة الانتاج الزراعي وتعزيز استخدامها بشكل فعال . وتحقيقاً لذلك يجري اتخاذ التدابير الواردة أدناه :

٨٣ - للحفاظ على قاعدة الانتاج الزراعي في اليابان وتنميتها على نحو كاف ، يجرى تنفيذ مشاريع شتى لتحسين وتنمية الاراضي الزراعية والحفاظ عليها وجمعها في وحدات أكبر (تركيزها) وفقاً لقانون تحسين الاراضي (العام ١٩٤٩) ... الخ .

٨٤ - يتضمن قانون الاراضي الزراعية (العام ١٩٥٢) أحكاماً تنظم نقل سند ملكية الارض الزراعية واستخدامها لغراض أخرى ، وحماية الحق في الزراعة (حق الانتفاع بالارض) ... الخ . واستجابة للظروف والاحتياجات المتغيرة ، تضمن قانون تعزيز استخدام الاراضي الزراعية (١٩٨٠) ، تدابير القصد منها أساساً تسهيل نقل ملكية الارض الزراعية وذلك للحفاظ على الاراضي الاجود وتعزيز استخدامها بشكل فعال . ويجري اتخاذ هذه التدابير وفقاً لخطط وضعت لمناطق حدثت لاجراء تحسين عام فيها بوصفها مناطق لتشجيع الانتاج الزراعي ، واستناداً الى القانون المتعلق بدمج مناطق تشجيع الانتاج الزراعي (١٩٧٩) .

٤ - تحسين انتاجية التربة

٨٥ - للحفاظ على انتاجية التربة وزيادتها وهو أمر له تأثير هام على تحسين الانتاجية الزراعية وعلى ضمان توفر امدادات أغذية محلية ، ووضعت مبادئ توجيهية لتحسين انتاجية التربة ، كما انشئت مجموعة مناطق لتحسين انتاجية التربة ، ووضعت انظمة تحكم جودة المواد التجارية المستخدمة في تحسين التربة وفقاً لقانون تحسين انتاجية التربة (١٩٨٤) . وتحدد المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحسين انتاجية التربة معايير لتحسين نوعية التربة كما تشير الى اساليب ادارة المزارع التي تكفل تحسين التربة . وتقوم الحكومات المحلية بتحديد مناطق لتحسين انتاجية التربة تقع في مناطق تكون فيها انتاجية التربة رديئة ومنخفضة ، في نفس الوقت الذي يجري فيه الترويج لبرنامج لتحسين التربة في البلد كله بغية التغلب على هذه المضاعف وزيادة انتاجية التربة . وقد وضعت انظمة تبين جودة المواد التجارية المستخدمة في تحسين التربة لتسهيل توريد المواد المناسبة لتحسين التربة .

٨٦ - وبالاضافة الى التدابير المذكورة اعلاه ، يجري القيام بمسح التربة وتحليل التربة والتقييم بمعرف ذلك الامان لوضع تدابير لتحسين انتاجية التربة . ويجري تشجيع تنمية وتحسين المعدات المتعلقة بتحليل وتقييم التربة ، وانشاء مرافق انتاج مواد التسميد ، ونشر آلات تحسين التربة ومشاريع تحسين التربة وفقا لسياسات تحسين انتاجية التربة .

٥ - التعريف بمعدات ومواد الانتاج الزراعي واستخدامها

٨٧ - وضع نظام للتعريف بالمعدات والمواد المتعلقة بالانتاج الزراعي واستخدامها بشكل فعال .

٨٨ - الآلات الزراعية - ووفقا لقانون تشجيع الميكنة الزراعية (١٩٥٣) ، يجرى التعريف بالآلات الزراعية المتقدمة وفقا للخطط الوطنية وال محلية كما يجري اختبار الآلات الزراعية .

٨٩ - المخصبات - وفقا لقانون تنظيم المخصبات (لعام ١٩٥٠) وللحفاظ على جودتها ونراةة التجار فيها توجد معايير رسمية للمخصبات ونظام لتسجيلها والتغطيش عليها ... الخ .

٩٠ - المواد الكيميائية الزراعية - وضع ، بمقتضى قانون تنظيم المواد الكيميائية الزراعية (١٩٤٨) ، نظام لتسجيل المواد الكيميائية الزراعية ، كما وضعت الانظمة التي تحكم بيعها واستخدامها ... الخ . لكافلة جودة المواد الكيميائية الزراعية واستخدامها بشكل مأمون ومناسب .

٩١ - البذور والشتلات - تقدم المساعدات الى برامج الانتاج المتعلقة بتقاوي الاسماء والتقاوي السابقة للاسماء وبرامج التصديق على البذور وبرامج اعتماد التقاوي ... الخ التي تتطلع بها ادارات المحافظات وذلك لتشجيع انتاج تقاوي اجود للمحاصيل الزراعية الرئيسية (الارز ، والشعير ، والقمح وفول الصويا) ، ولترويج استخدامها على نطاق واسع وفقا لقانون (عام ١٩٥٢) تقاوي المحاصيل الرئيسية (١٩٥٢) . ووفقا لقانون البذور والشتلات (١٩٤٧) الذي يتضمن احكاما بوضع بطاقات على البذور والنباتات تحمل الاسماء التي تحددها وزارة الزراعة والاحراج ومصائد الاسماء يجري تعزيز التوزيع الرشيد للبذور والشتلات المصنفة . وما يعزز تربية انواع الفسائل النباتية ، نظام

تسجيل هذه الفصائل الذي يستهدف حماية الفصائل الجديدة التي تنتمي الى النباتات المصنفة باعتبارها نباتات زراعية او حراجية او مائية .

٦ - النهوض بالبحوث الزراعية ونشر التقنيات

٩٢ - يجري تعزيز التطور التقني من خلال البحوث الزراعية المكثفة وتوضع نتائج تلك البحوث في استخدامات عملية في أقرب وقت ممكن من أجل زيادة انتاج الاغذية وتحسين الانتاجية والتنوعية . واقيم أيضا نظام قصد منه النشر السريع والفعال لمعلومات الانتاج الزراعي . وان التدابير المحددة التي اتخذت حتى الان هي كما يلي :

٩٣ - النهوض بالبحوث - في اليابان ، تنفذ البحوث المتعلقة بالزراعة عن طريق المعاهد القومية ، ومعاهد المقاطعات والمعاهد غير الحكومية . وتجري البحوث الزراعية في وزارة الزراعة ، ومعاهد الحراجة ومصائد الأسماك بتوافق مع "الأهداف الأساسية للبحوث الزراعية" ، وبحوث الحراجة ومصائد الأسماك" و "أهداف البحوث المتعلقة بالزراعة" ، التي قررها معا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ مجلس بحوث الزراعة ، والحراجة ومصائد الأسماك ، وهو يشكل منظمة استشارية لوزير الزراعة ، والحراجة ومصائد الأسماك ، وأن النقاط الرئيسية هي كما يلي :

(١) التنمية الشاملة والمتوازنة للمناطق الزراعية والريفية ،

(ب) زيادة الانتاجية الزراعية ،

(ج) ضمان الغذاء الصحي والمتوزن ،

(د) المحافظة على زراعة المناطق الخضراء والمياه البيئية ،

(هـ) الإسهام في تطوير الزراعة من وجهة النظر العالمية ،

(و) تجديد التقنيات الزراعية من أجل القرن الحادي والعشرين .

٩٤ - وتتوفر المساعدة الحكومية للنهوض بالبحوث المتعلقة بالتطور التقني فيما يتعلق بالبحوث الزراعية في معاهد البحث في المقاطعات ومعاهد البحث غير الحكومية ، بموجب قانون النهوض بالتحسين الزراعي (١٩٤٨) .

٩٥ - وتشترك وكالة العلوم والتكنولوجيا أيضا في أنواع مختلفة من البحوث في مجال علوم الحياة ، مثل تطوير مبيدات حشرية جديدة واستخدام الطاقة الشمسية عن طريق التمثيل الضوئي والتحويل الضوئي الكيميائي .

٩٦ - ترشيد التقنيات - وتتوفر حكومات المقاطعات استنادا إلى قانون النهوض بالتحسين الزراعي الخدمات الإرشادية التعاونية الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة ، والحراجة ومصائد الأسماك لكي يتمكن المزارعون من تبادل الخبرة ذات الصلة بالحياة الزراعية والريفية والحصول على هذه الخبرة واستخدامها بصورة فعالة . والهدف الرئيسية هي :

- (١) استخدام الأخصائيين ومستشاري الإرشاد ؛
- (ب) التوجيه والمحاضرات للسكان المحليين من جانب الأخصائيين ومستشاري الإرشاد ؛
- (ج) تعليم وتدريب الجيل المقبل من المزارعين ؛
- (د) تدريب مستشاري للإرشاد ؛
- (هـ) إبراز مزارعين "قياديين" .

٩٧ - بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه ، توفر أنواع مختلفة من المساعدة والتمويل السعى لل فلاحين وأمنظمات الفلاحين الزراعية لتعزيز الاستخدام العملي للتقنيات التي تستحدث في معاهد البحث ونشرها السريع والفعال .

٧ - ترشيد شبكة توزيع الأغذية

٩٨ - تشجيع بناء وتحسين أسواق البيع بالجملة المخططة ، والتوحيد القياسي ووضع العلامات المميزة المناسبة للمنتجات الزراعية والحرجية والتدفق السلس للمعلومات في شبكة توزيع الأغذية يجري من أجل منفعة مستهلكي المواد الغذائية والتجارة العادلة ولضمان توزيع سلس .

٩٩ - وينفذ بناء وتحسين أسواق البيع بالجملة المركزية والمحلية التي تقوم بتوزيع معظم المواد الغذائية القابلة للتلف وغيرها ، وفقا للخطط القومية والمحلية بفرض ترشيد توزيع المواد الغذائية القابلة للتلف وغيرها ، وفقا لقانون أسواق البيع بالجملة (١٩٧١) . ويعزز التسويق العادل وتيسير انتاج وتوزيع المواد الغذائية القابلة للتلف وغيرها ، بواسطة تنظيمات تحكم العمليات في أسواق البيع بالجملة .

١٠٠ - وفقا للقانون المعنى بالتوحيد القياسي ووضع العلامات المميزة المناسبة للمنتجات الزراعية والحراجية (١٩٥٠) ، توضع معايير رشيدة مناسبة للمنتجات الزراعية والحراجية ونشر هذه المعايير من أجل تحسين نوعية المنتجات الزراعية والحراجية . وترشيد الإنتاج ، والإنساف في التجارة وترشيد استخدام أو استهلاك مثل تلك المنتجات . ويشجع أيضا وضع العلامات المميزة المناسبة للمنتجات الزراعية والحراجية لتمكين المستهلك العادي من ممارسة الاختيار المناسب . ومن أجل هذا وضفت المعايير الزراعية اليابانية .

١٠١ - ويتطبيق التطورات الحديثة في تقنيات تجهيز المعلومات ، يجرى ترشيد العمل الكتافي في توزيع الأغذية والرقابة الصحيحة على الموجودات . وفي نفس الوقت سوف يتم ، باستخدام نظام نقاط البيع والوسائل الجديدة ، زيادة المنهجية في توزيع نظم المعلومات المتعلقة بالأغذية الطازجة والأغذية المعالجة لتسهم في ضمان توفر عروض كافية تفي بالطلب .

١٠٢ - وتشترك حكومة اليابان في برنامج معايير الأغذية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية وتعنى لتعزيز سلامة التجارة الدولية في المواد الغذائية وحماية المستهلكين .

٨ - إدارة العرض والطلب للمنتجات الزراعية وتنشيط الأسعار

١٠٣ - من المهم جدا أن نضمن للأمة عرضا كافيا من الأغذية الرئيسية ، خصوصا الأرز والقمح ، والإبقاء على أسعارها ثابتة . ولهذا الفرض ، فقد اتخذت الخطوات التي توصف أدناه وفقا لقانون مراقبة الأغذية (١٩٤٢) .

١٠٤ - ففيما يتعلق بالارز تطلب الحكومة من المنتجين أن يبيعوا كمية معينة من الارز للحكومة بتواافق مع كمية قومية متخذة كهدف حتى تضمن عروضاً كافية تفي باحتياجات الناس . ومن أجل هذا الفرض جُعل لنظام توزيع الارز قناتين ، الارز الحكومي التسويق والارز الطوعي التسويق . والاول متوفّر للبيع لتجار الجملة بسعر تضعه الحكومة . وبالإضافة إلى ذلك ، يسمح للمنتجين ببيع كمية معينة من أنواع الارز الطوعية التسويق يعيطها الجمهور تقديرًا مرتفعاً للجودة وتكون متوفّرة للبيع بسعر لا تضعه الحكومة . ان سعر الارز الذي تشتريه الحكومة يقرر بهدف أن يضمن لزارعي الارز بيئة تجعل الانتاج المستمر ممكناً ، مع مراعاة تكاليف انتاج الارز ، واسعار السلع والعوامل الاقتصادية الأخرى . ولفائدة المستهلك يضمن عرض ثابت للارز يتماش مع تفضيلات المستهلك ، أما سعر إعادة البيع الحكومي فيوضع مع إيلاء الاعتبار لاستقرار تكاليف معيشة المستهلك .

١٠٥ - أما عن القمح ، ففيما يتعلق بالانتاج المحلي ، تشتري الحكومة أي كمية يعرضها المنتجون ويوضع سعر الشراء مع مراعاة ظروف انتاج القمح والاحوال الاقتصادية الأخرى . وتستورد الحكومة قمحاً كافياً لتعوض أي نقص في الانتاج المحلي بينما تأخذ الخطوات الضرورية لضمان استقرار الامتيازات على أساس ترتيبات بين البلدان المصدرة والمستوردة . ويوضع السعر الذي تتبع به الحكومة كلاً من القمح المستورد والم المحلي آخذًا في الاعتبار استقرار تكاليف معيشة .

١٠٦ - تشثيث الأسعار - تتعلق الحكومة اليابانية أهمية كبيرة على حقيقة أن الاسعار الشابة للمنتجات الزراعية تساهم بدرجة كبيرة نحو استقرار تكاليف معيشة الاسر المستهلكة ، وعلى ضوء خصائص كل من المنتجات الزراعية على حدة ، تأخذ الحكومة بنظام مراقبة الأسعار الحكومية الموضح أدناه .

١٠٧ - أما فيما يتصل بالارز ، فيعمل بنظام لمراقبة الأسعار ، تحدد الحكومة بموجبه سعر الارز الذي تقوم بتسويقه هي .

١٠٨ - وفيما يخص لحم البقر وغيره ، فيعمل بنظام لتشثيث نطاقات الأسعار ، تبقى بموجبه تقلبات الأسعار في حدود نطاق معين عن طريق التدخل في السوق من قبل منظمة تمولها الحكومة هي : شركة تعزيز صناعة لحوم الماشية .

١٠٩ - وفيما يتصل باللبن الحليب وفول الصويا وغيره ، فيعمل بنظام لدعم الأسعار تدفع بموجبه إلى المنتجين إعانة تقابل الفرق بين السعر الذي تقرره الحكومة وهو يحدد بغير حق ضمان تمكين المنتجين من الاستمرار في الانتاج - وبين سعر السوق .

١١٠ - وهذه الاسعار التي تقررها الحكومة ، تقوم بتحديدها على النحو المناسب مجالس مختلفة تعكس وجهات نظر المستهلكين والمنتجين والوكالات ذات الصلة ، وقد كانت تجمد مؤخرا ، بما يمكن اتجاه الانتاج الزائد .

٩ - حماية النباتات والحجر الصحي للحيوانات

١١١ - في سبيل حماية المنتجات الزراعية من التعرض للضرر بفعل الامراض والافات ، وحماية الماشية من الامراض الوبائية التي يكون مصدرها اليابان او الخارج ، تم الاخذ بنظام للحماية والحجر الصحي .

١١٢ - ويفرض الحجر الصحي على جميع النباتات المستوردة والمصدرة ، كما تتخذ تدابير لتخليل النباتات من الطفيليات الحيوانية والنباتية الضارة . وفضلا عن ذلك ، دخل طور التنفيذ مشروع التنبيء بتفشي الامراض والافات ومشروع التوجيه الدقيق لمراقبة ذبابة الفاكهة واستئصالها وما الى ذلك . وتستند هذه التدابير الى قانون حماية النباتات (١٩٥٠) والغرض منها هو منع انتشار الامراض والطفيليات وحماية المنتجات الزراعية من الضرر الذي تسببه .

١١٣ - ويجرى فحص منتجات الحيوانات والماشية المخمنة للاستيراد او التصدير ، وبناء على نتائج الفحص ، تتخذ تدابير كالعزل او التطهير استنادا الى قانون مراقبة الامراض المعدية التي تصيب الحيوانات الداجنة (١٩٥١) وذلك منعا لانتشار الامراض المعدية بين الماشية الداجنة عن طريق الحيوانات والمنتجات الحيوانية المستوردة والمصدرة .

١٠ - ضمان سلامة الاغذية

١١٤ - في سبيل ضمان سلامة الاغذية ، تتخذ التدابير التالية وفقا لقانون الصحة الغذائية :

(أ) تحديد مواصفات ومعايير للمواد الغذائية والمواد المضافة والتجهيزات والتعبئة ؛

(ب) قيام مفتاح الصحة الغذائية بالتفتيش على الاعمال التجارية وتقديم التوجيهات لها ؛

- (ج) تعزيز الإدارة الذاتية للصناعة عن طريق المشرف على المحطة الغذائية ؛

(د) انفاذ نظام الترخيص بالنسبة لثلاثة وأربعين نوعا من الاعمال التجارية المتصلة بالاغذية (المطعم وغيرها) .

١١ - تحسين التغذية ونشر المعرفة عن مبادئ التغذية

١١٥ - بغية تحسين تغذية الاهالي تجري الحكومة الوطنية سنويا الدراسة الاستقصائية الوطنية للتغذية ، لتحديد المعايير التغذوية للاهالي ، وفقا لقانون تحسين التغذية وتنقح كل خمسة أعوام المستوعب الموسى به من الغذاء . وتقوم الحكومة الوطنية ايضا ببيان افاد نظام إمداد التراخيص لخاصائي التغذية .

١١٦ - وختصّيُو التنفيذية المكلفوُن بالعمل في مراكز الصحّة العامة مسؤولون عن التوجيه التنفيذي لكل من الأفراد ومرافق الطعام . كما يدرج التوجيه التنفيذي في برامج التّشقيق المحيي والاستشارات الصحّية التي تنفذها السلطات البلديّة بالنسبة للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٤٠ سنة ، بموجب القانون المتعلّق بالخدمات الصحّية والطبيّة للمسنيْن . وتقدّم البلديّات الدعم أيضًا إلى الأنشطة الطوعيّة لتحسين العادات الغذائيّة في المجتمعات المحليّة .

١١٧ - وفي سبيل نشر المعرفة عن مبادئ التغذية ، فضلا عن التوجيه التغذوي المذكور آنفا ، تقدم الحكومة الوطنية الإعانة لمؤسسة التهوض بالصحة ، وأهم إنشطتها زيادة وعي الاهالي بتعزيز الصحة ، بما في ذلك نشر المعرفة عن مبادئ التغذية عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية والمنشورات .

١١٨ - ان تحديد محتوى الاغذية التي نتناولها في حياتنا اليومية أمر ذو أهمية كبيرة للمحافظة على صحتنا وتحسينها ولتقييم مستويات التغذية القطرية . ولذا ، يقوم مجلس الموارد التابع لوكالة العلم والتكنولوجيا بنشر جداول المحتوى الغذائي النموذجي ، التي نجحت عدة مرات بما يتمش مع التغيرات الحاصلة في الانماط الغذائية للأهالي ، ومع أوجه التقدم في مجال الغذائيات .

١٢ - التعاون الدولي

١١٩ - للزراعة دور حاسم في عملية التنمية ، فهي توفر الماء وتخلق العمل وتدر الدخل ، وبذلك تصبح قوة دافعة موثوقة في نمو البلد . وقد جعلت اليابان أهمية لمساعدة التنمية الريفية والزراعية .

١٢٠ - وترى اليابان ان تكون الاولوية للأمور التالية : (ا) تنمية الهياكل الاساسية الزراعية مثل الري والصرف ؛ (ب) اجراء بحوث تجريبية على زراعة المحاصيل والتوصع فيها ؛ (ج) تنظيم المزارعين وتحسين تسويق المنتجات الزراعية ؛ (د) النهوض بالصناعات الزراعية .

١٢١ - ولما كانت اليابان تدرك ان المشاكل الغذائية للبلدان النامية ينبغي ان تحل اساسا بزيادة انتاجها الغذائي من خلال جهودها في التنمية الريفية والزراعية ، فيانها تقدم معونة لدعم جهودها . ومع ذلك فانها ترى من الضروري ارسال المعونة الغذائية الى البلدان النامية التي تواجه اوجه قصور في الاغذية بوصفها اجراءات قصيرة الاجل للاغاثة الانسانية .

١٢٢ - وتمثل المعونة في هذا القطاع ١٠ - ١٥ في المائة من مجموع المساعدة الانمائية الرسمية لليابان (١٢ في المائة عام ١٩٨٢ و ١٢ في المائة عام ١٩٨٣ و ١٦ في المائة عام ١٩٨٤) ، وهي تتضمن اشكالا مختلفة منها الهبات (وبخاصة المعونة الغذائية والمعونات لزيادة الانتاج الغذائي) ، والمساعدة بالقرض ، والتعاون التقني .

١٢٣ - المعونة بالهبات - تقدم اليابان المعونة الغذائية طبقا لاتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٨٠ التي تشكل جزءا من الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١ . والحد الادنى من المساهمة السنوية التي ينبغي ان تقدمها اليابان بمقتضى الاتفاقية يعادل ٣٠٠ ... طن قمح . وتلتزم اليابان هذا الشرط بمساعدة البلدان النامية ببهارات لشراء الحبوب . وقد بلغ مجموع المعونة الغذائية المقدمة الى ٣٠ بلدا ١٩ بليون ين ياباني خلال العام المالي ١٩٨٤ . أما عن التوزيع الاقليمي للمعونة الغذائية الثنائية فقد ذهب منها ٨٠,٨ في المائة الى افريقيا و ١٦,٣ في المائة الى آسيا و ٢,٩ في المائة الى الشرق الاوسط .

١٢٤ - ولحل المشاكل الغذائية للبلدان النامية لا يكفي تقديم المعونة الغذائية وإنما لا غنى عن زيادة الانتاج الغذائي . ولدعم جهود البلدان النامية في مساعدة نفسها بزيادة الانتاج الغذائي ، اتخذت اليابان اجراءات في ميزانياتها مثل "المساعدة في زيادة الانتاج الغذائي" منذ العام المالي ١٩٧٧ ، وذلك بتقديم هبات الى البلدان النامية لمساعدتها في شراء الأسمدة والكيماويات الزراعية والمعدات اللازمة لزيادة الانتاج الغذائي . وأسهم هذا النوع من المساعدة كثيرا في التنمية الغذائية للبلدان المتلقية ، شأنه شأن مساعدة مختلف المشاريع الزراعية المقدمة في صورة هبات عامة . وقدمت اليابان خلال العام المالي ١٩٨٤ الى ٢٧ بلدا ما مجموعه ٢٥ بليون ين لمساعدة في زيادة الانتاج . وذهب منها ٧٢,٣ في المائة الى آسيا و ١٩,٨ في المائة الى افريقيا و ٣,٧ في المائة الى الشرق الاوسط و ٤,٢ في المائة الى امريكا الوسطى والجنوبية .

١٢٥ - وتنقسم معونات اليابان من الهبات الى (١) معونة عامة ، (٢) هبات لمصائد الاسماك ، (٣) هبات لlagاثة من الكوارث ، (٤) هبات لنشاط الثقافية ، (٥) معونات غذائية ، (٦) معونات لزيادة الانتاج الغذائي . والى جانب المعونة الغذائية والمساعدة في زيادة انتاج الاغذية ، تسهم ايضا الهبات العامة والهبات المقدمة لمصائد الاسماك وهبات الاغاثة من الكوارث في تخفيف حدة الجوع في البلدان النامية من خلال المساعدة في التنمية الزراعية وتوفير الاغذية . وتمثل الهبات العامة جزءا رئيسيا من هبات اليابان .. وبلغ مجموع ما قدم منها الى القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى المتممة بالغذاء ٣٣ مليون ين في العام المالي ١٩٨٤ .

١٢٦ - المساعدة بالقروض - ثالت مشاريع في نطاق الهياكل الأساسية الاقتصادية حسب توزيع قطاعاتها ما معدله ٦٠ الى ٧٠ في المائة من مجموع القروض المقدمة للمشاريع . لكن القروض التي تسهم في زيادة الانتاج الغذائي (الزراعة وصيد الاسماك) تتحل نصيبها وافرا (اكثر من ١٠ في المائة) فقد بلغت ١١٦ بليون ين في العام المالي ١٩٨٤ .

١٢٧ - التعاون التقني - وهو يجري من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ولله مشاريع مختلفة ، وتمثل فيه الزراعة وصيد الاسماك وقطاعات اخرى متممة بالغذاء بندا رئيسيا من كل من هذه المشاريع . وكان اداء هذه المشاريع في العام المالي ١٩٨٤ كما يلى :

٢٥٦ شخصا (بنسبة ٢٠ في المائة)	إيفاد الخبراء
٦٨١ شخصا (بنسبة ١٢ في المائة)	قبول المتربّبين
٤٨٣ مليون ين (٤ في المائة)	تقديم المعدات
٣٥ مشروعًا (٢٩ في المائة)	التعاون في صورة مشاريع
	إيفاد متطوعين يابانيين
١٣٩ شخصا (٢١ في المائة)	للتعاون في الخارج
٣٦ درامة استقصائية (١٦ في المائة)	دراسات استقصائية إنجامية

١٣ - بيانات احصائية

١٢٨ - تقدم الجداول من ١ إلى ٦ بيانات احصائية عن الزراعة اليابانية .

الجدول ١ - النسبة المئوية للزراعة والاغذية
في الاقتصاد الوطني

السنة	صافي الناتج المحلي	من صافي الناتج العاملين	من مجموع العاملين	من مجموع الامر المعيشية	من مجموع الامر بالزراعة	نفقات الاغذية
١٩٦٠	٩,٥	٣٦,٨	٢٨,٧	٤٢,٧		
١٩٦١	٧,٤	٢٠,٦	٢٢,٠	٢٨,٩		
١٩٦٢	٤,٧	١٥,٩	١٨,٩	٢٥,٩		
١٩٦٣	٤,١	١١,٣	١٥,٣	٢٤,٥		
١٩٦٤	٢,٦	١٠,٨	١٤,١	٢٢,٨		
١٩٦٥	٢,٥	١٠,٧	١٢,٧	٢٢,٣		
١٩٦٦	٢,٤	١٠,٥	١٢,٤	٢٢,١		
١٩٦٧	٢,٠	٩,٩	١٢,٠	٢١,٣		
١٩٦٨	٢,٥	٩,١	١٢,٨	٢١,١		
١٩٦٩	٢,٤	٨,٧	١٢,٤	٢٠,٩		
١٩٧٠	٢,٣	٨,٥	١٢,١	٢٠,٤		
١٩٧١	٢,٣	٨,١	١١,٨	٢٠,١		

المصادر : وكالة التخطيط الاقتصادي (الحسابات الوطنية) ؛ مكتب رئيس الوزراء (استقاماء وطني واستقاماء للعمل) .

حواشى الجدول ٢

- (ا) الذين يتمثل نشاطهم اليومي الرئيسي في العمل (أي أنهم ليسوا أفراد الأسر الزراعية ممن تكون وظيفتهم الرئيسية طلاباً وربات بيوت ، وما إلى ذلك) والذين يقضون وقت عملهم في الزراعة القائمة على العمالة الذاتية .
- (ب) الأرض التي تحولت ملكيتها أو أوجد الحق في استعمالها أو تم تحويل تشغيلها من أجل زراعة أكثر كفاءة .
- (ج) الأسر الزراعية التي تتتألف على الأقل من رجل واحد في السن من ١٦ إلى ٦٠ يعمل ١٥٠ يوماً أو أكثر في السنة في الزراعة القائمة على العمالة الذاتية .

الجدول ٣ - عدد الأسر الزراعية حسب حجم الأرض التي تتم زراعتها ، باستثناء هوكايدو (١٩٨٤)
(بالآلاف)

المجموع	واحد	هكتارين	هكتار الى	أقل من هكتار	أكثـر من ٣
٤,٣٦٠	٧٩,٨	٢١,٩	٩٥٣	٢,٠٤٣	٢٥٣
(%) ١٠٠,٠		٥,٨	٢,٦	١١٢	

الجدول ٤ - اتجاهات السكان المزارعين

السكن المزارعون (بالملايين)	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٩٠
١٤,٥٤	١٠,٣٥	٧,٩١	٦,٩٧	٦,٤٠	٥,٢٢	٥,٢٢
(%)	١٧,٥	٣٧,٠	٣١,٦	٣٥,٨	٤٠,٨	٥٠,٠

.../..

الجدول ٥ - نمو حجم المزارع (لكل أسرة زراعية)

	١٩٨٤	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	
الارز الحقلى غير المقشور	٦٠,٢	٦٠,١	٦٢,٣	٥٧,٥	٥٥,٣	
(١٩٨٥)						
أبقار اللبن (رأس)	٢٤,١	١١,٢	٥,٩	٣,٤	٢,٠	
أبقار الذبيح (رأس)	٨,٢	٣,٩	٢,٠	١,٣	١,٣	
الخنازير (رأس)	١١٣,٩	٢٤,٤	١٤,٣	٥,٧	٢,٤	
دجاج البيض (رأس)	٩٥٣	٢٢٩	٧٠	٢٧	-	
الدجاج (رأس)	١٩,٥٠٠	٧,٥٩٦	٣,٠٤٩	٨٩٣	-	
الموبات	٣٨,٥	١٥,١	٩,٦	-	-	
(١٩٨٥)						

الجدول ٦ - الانتاج الزراعي والواردات والاستهلاك (١٩٨٣)
 (بآلاف الاطنان)

		معدل الاكتفاء الذاتي (%)	الاستهلاك الم المحلي	الانتاج الم المحلي	الانتاج المحلي	الواردات	معدل الاستهلاك
٩٤		١٠,٩٧٩	١٨	١٠,٣٦٦			الارز
١١		٧,٠٥٩	٥,٥٤٤	٧٩٥			القمح
١٣		٢,٥٤٠	٢,٣٧٥	٣٤٠			الشعير
(١,٣٧٩	صفر	١,٣٧٩			البطاطا الحلوة
٩٧ (
(٣,٧٥٢	١٨٦	٣,٥٦٦			البطاطا البيضاء
٤		٤,٩٦٠	٤,٩٩٥	٢١٧			فول الصويا
٢٩		٥١٤	٣٥٣	١٤٧			الحبوب المجففة الاخرى
٩٧		١٦,٦٧٤	٧١٠	١٥,٩٦٥			الخضر
(٢,٧٧٦	صفر	٢,٨٥٩			البرتقال اليوسفي
٨١(١,٠٤٣	صفر	١,٠٤٨			التفاح
(٤,٠٢١	١,٠٥٣	٣,٤٨٠			الفواكه الاخرى
٨٦		٨,٢٣٤	١,٠٩٣	٧,٠٨٨			الالبان ومنتجاتها
٧٠		٧٣٤	٣٠٨	٥٠٥			لحم البقر
٨٥		١,٦٨١	٢٧١	١,٤٣٣			لحم الخنازير (بورك)
٩٣		١,٣٥٩	١٠٠	١,٣٥٧			لحم الدجاج
٣		٢٢٢	٢٢٨	٥			اللحوم الاخرى
٩٨		٣,١٢١	٤٠	٣,٠٩١			البيض

جيم - الحق في الكساء الكافي

١٣٩- يتيسر للشعب ، في اليابان ، الحصول على الكساء الكافي بموجب نظام اقتصادي حر . ولا توجد أية مشاكل من حيث توفر الكساء اليوم ، كما لا يتوقع أن تحدث أية مشاكل من هذا النوع في المستقبل القريب . ولا تتخذ أية تدابير تشريعية أو غير ذلك (فيما يتعلق بالانتاج والتوزيع) بالنسبة للحق في الكساء الكافي .

١٤٠- غير أنه في حالة الكوارث يتلقى الضحايا أو يقرضوا الملبوسات والأغطية وغير ذلك من الضروريات بموجب قانون الاغاثة في حالات الكوارث (١٩٤٧) .

١٤١- وتتخذ التدابير في إطار التشريع القائم عند الاقتضاء ، وبمقدمة رئيسية بالنسبة لحماية المستهلك . وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في ميدان الملبوسات ، انظر الفقرة ١٥١ أدناه .

DAL - الحق في السكن

١ - القوانين الرئيسية

١٤٢- فيما يتعلق بتحسين المستوى المعيشي للشعب ، تسري عدة قوانين بفرض تشجيع تشييد المساكن وتحسين نوعية المساكن على النحو المبين أدناه :

(أ) قانون برامج تشييد المساكن (ويعن على برنامج الخمس سنوات لتشييد المساكن الذي يحدد النظم الأساسية لسياسة الإسكان الوطنية) ،

(ب) قانون المساكن العامة (ويعن على المساكن العامة ، التي تبنيها الحكومات المحلية باعانت من الحكومة الوطنية ، لتأجيرها لذوي الدخول المنخفضة المحتاجين إلى السكن) ،

(ج) قانون مؤسسة الإسكان والتنمية الحضرية (الذي أنشئت بموجبه مؤسسة الإسكان والتنمية الحضرية ، وهي منظمة شبه حكومية توفر المساكن وتقديم الأراضي السكنية وتقوم بالتنمية الحضرية الخ .) ،

(د) قانون مؤسسة القروض السكنية (الذى انشئت بموجبه مؤسسة القروض السكنية ، وهي منظمة شبه حكومية تقوم بتمويل القروض الطويلة الأجل والمنخفضة الفوائد لتشييد المباني وشرائها) ؛

(ه) قانون المؤسسات المحلية لتوفير المساكن (ويacen على انشاء مؤسسات محلية لتوفير المساكن بوصفها منظمات معايدة للحكومات المحلية لتوفير المساكن والأراضي السكنية) ؛

(و) قانون تجديد المناطق السكنية (ويacen على إقامة مشاريع لتحسين المناطق ذات الكثافة السكنية المفرطة والمساكن التي هي دون المستوى المقبول) .

٣ - التدابير المتخذة لتوسيع تشييد المساكن

١٣٣ - يacen قانون برامج تشييد المساكن على أن تقوم الحكومة بوضع برامج لاماكان مدتها خمس سنوات . أما برنامج الاماكان الرابع الحالي ، ومدته خمس سنوات ، الذي وضع في عام ١٩٨١ ، فيحدد المعايير الدنيا لاماكان والمعايير الوسط بوصفها أهدافا للسياسة ترمي إلى رفع المستويات المعيشية للشعب ، ويكمم الهدف الحالي في حصول كل أسرة على المستوى الحالي الأدنى لاماكان بحلول عام ١٩٨٥ ، في حين سيحصل على الأقل نصف العدد الكلي للأسر على المستوى الوسط لاماكان بحلول عام ١٩٨٥ . ولتحقيق هذه الغايات ، يحتوى البرنامج الحكومي على أهداف لعدد الوحدات السكنية التي سيبنيها كلا القطاعين الخاص والعام خلال السنوات الخمس للبرنامج . وفي إطار الخطة الحالية ، سيتم بناء ٧,٧ ملايين وحدة ، منها ٣,٥ ملايين وحدة من الأموال العامة .

المعايير الوسطى للإسكان

المعايير الدنيا للإسكان

المساحة الإجمالية للأرضية لكل وحدة (متر مربع)	مساحة كل وحدة (متر مربع)	مساحة كل وحدة (متر مربع)	عدد أفراد الوحدة (١)	إيجاره (٢)
٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	١	١٦٠
٣٥٧٨	٣٥٧٨	٣٥٧٨	٢	١٦٠
٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣	١٦٠
٣٣٩٠	٣٣٩٠	٣٣٩٠	٤	١٦٠
٣٣٦١	٣٣٦١	٣٣٦١	٥	١٦٠
٣٣٢٠	٣٣٢٠	٣٣٢٠	٦	١٦٠
٣٢٩٥	٣٢٩٥	٣٢٩٥	٧	١٦٠
٣٢٧٦	٣٢٧٦	٣٢٧٦	٨	١٦٠
٣٢٦١	٣٢٦١	٣٢٦١	٩	١٦٠
٣٢٤٠	٣٢٤٠	٣٢٤٠	١٠	١٦٠
٣٢٢٩	٣٢٢٩	٣٢٢٩	١١	١٦٠
٣٢٢٦	٣٢٢٦	٣٢٢٦	١٢	١٦٠
٣٢٢٣	٣٢٢٣	٣٢٢٣	١٣	١٦٠
٣٢٢٠	٣٢٢٠	٣٢٢٠	١٤	١٦٠
٣٢١٦	٣٢١٦	٣٢١٦	١٥	١٦٠
٣٢١٣	٣٢١٣	٣٢١٣	١٦	١٦٠
٣٢١٢	٣٢١٢	٣٢١٢	١٧	١٦٠
٣٢١١	٣٢١١	٣٢١١	١٨	١٦٠
٣٢١٠	٣٢١٠	٣٢١٠	١٩	١٦٠
٣٢٠٩	٣٢٠٩	٣٢٠٩	٢٠	١٦٠
٣٢٠٨	٣٢٠٨	٣٢٠٨	٢١	١٦٠
٣٢٠٧	٣٢٠٧	٣٢٠٧	٢٢	١٦٠
٣٢٠٦	٣٢٠٦	٣٢٠٦	٢٣	١٦٠
٣٢٠٥	٣٢٠٥	٣٢٠٥	٢٤	١٦٠
٣٢٠٤	٣٢٠٤	٣٢٠٤	٢٥	١٦٠
٣٢٠٣	٣٢٠٣	٣٢٠٣	٢٦	١٦٠
٣٢٠٢	٣٢٠٢	٣٢٠٢	٢٧	١٦٠
٣٢٠١	٣٢٠١	٣٢٠١	٢٨	١٦٠
٣٢٠٠	٣٢٠٠	٣٢٠٠	٢٩	١٦٠
٣١٩٩	٣١٩٩	٣١٩٩	٣٠	١٦٠
٣١٩٨	٣١٩٨	٣١٩٨	٣١	١٦٠
٣١٩٧	٣١٩٧	٣١٩٧	٣٢	١٦٠
٣١٩٦	٣١٩٦	٣١٩٦	٣٣	١٦٠
٣١٩٥	٣١٩٥	٣١٩٥	٣٤	١٦٠
٣١٩٤	٣١٩٤	٣١٩٤	٣٥	١٦٠
٣١٩٣	٣١٩٣	٣١٩٣	٣٦	١٦٠
٣١٩٢	٣١٩٢	٣١٩٢	٣٧	١٦٠
٣١٩١	٣١٩١	٣١٩١	٣٨	١٦٠
٣١٩٠	٣١٩٠	٣١٩٠	٣٩	١٦٠
٣١٨٩	٣١٨٩	٣١٨٩	٤٠	١٦٠
٣١٨٨	٣١٨٨	٣١٨٨	٤١	١٦٠
٣١٨٧	٣١٨٧	٣١٨٧	٤٢	١٦٠
٣١٨٦	٣١٨٦	٣١٨٦	٤٣	١٦٠
٣١٨٥	٣١٨٥	٣١٨٥	٤٤	١٦٠
٣١٨٤	٣١٨٤	٣١٨٤	٤٥	١٦٠
٣١٨٣	٣١٨٣	٣١٨٣	٤٦	١٦٠
٣١٨٢	٣١٨٢	٣١٨٢	٤٧	١٦٠
٣١٨١	٣١٨١	٣١٨١	٤٨	١٦٠
٣١٨٠	٣١٨٠	٣١٨٠	٤٩	١٦٠
٣١٧٩	٣١٧٩	٣١٧٩	٥٠	١٦٠
٣١٧٨	٣١٧٨	٣١٧٨	٥١	١٦٠
٣١٧٧	٣١٧٧	٣١٧٧	٥٢	١٦٠
٣١٧٦	٣١٧٦	٣١٧٦	٥٣	١٦٠
٣١٧٥	٣١٧٥	٣١٧٥	٥٤	١٦٠
٣١٧٤	٣١٧٤	٣١٧٤	٥٥	١٦٠
٣١٧٣	٣١٧٣	٣١٧٣	٥٦	١٦٠
٣١٧٢	٣١٧٢	٣١٧٢	٥٧	١٦٠
٣١٧١	٣١٧١	٣١٧١	٥٨	١٦٠
٣١٧٠	٣١٧٠	٣١٧٠	٥٩	١٦٠
٣١٦٩	٣١٦٩	٣١٦٩	٦٠	١٦٠
٣١٦٨	٣١٦٨	٣١٦٨	٦١	١٦٠
٣١٦٧	٣١٦٧	٣١٦٧	٦٢	١٦٠
٣١٦٦	٣١٦٦	٣١٦٦	٦٣	١٦٠
٣١٦٥	٣١٦٥	٣١٦٥	٦٤	١٦٠
٣١٦٤	٣١٦٤	٣١٦٤	٦٥	١٦٠
٣١٦٣	٣١٦٣	٣١٦٣	٦٦	١٦٠
٣١٦٢	٣١٦٢	٣١٦٢	٦٧	١٦٠
٣١٦١	٣١٦١	٣١٦١	٦٨	١٦٠
٣١٦٠	٣١٦٠	٣١٦٠	٦٩	١٦٠
٣١٥٩	٣١٥٩	٣١٥٩	٧٠	١٦٠
٣١٥٨	٣١٥٨	٣١٥٨	٧١	١٦٠
٣١٥٧	٣١٥٧	٣١٥٧	٧٢	١٦٠
٣١٥٦	٣١٥٦	٣١٥٦	٧٣	١٦٠
٣١٥٥	٣١٥٥	٣١٥٥	٧٤	١٦٠
٣١٥٤	٣١٥٤	٣١٥٤	٧٥	١٦٠
٣١٥٣	٣١٥٣	٣١٥٣	٧٦	١٦٠
٣١٥٢	٣١٥٢	٣١٥٢	٧٧	١٦٠
٣١٥١	٣١٥١	٣١٥١	٧٨	١٦٠
٣١٥٠	٣١٥٠	٣١٥٠	٧٩	١٦٠
٣١٤٩	٣١٤٩	٣١٤٩	٨٠	١٦٠
٣١٤٨	٣١٤٨	٣١٤٨	٨١	١٦٠
٣١٤٧	٣١٤٧	٣١٤٧	٨٢	١٦٠
٣١٤٦	٣١٤٦	٣١٤٦	٨٣	١٦٠
٣١٤٥	٣١٤٥	٣١٤٥	٨٤	١٦٠
٣١٤٤	٣١٤٤	٣١٤٤	٨٥	١٦٠
٣١٤٣	٣١٤٣	٣١٤٣	٨٦	١٦٠
٣١٤٢	٣١٤٢	٣١٤٢	٨٧	١٦٠
٣١٤١	٣١٤١	٣١٤١	٨٨	١٦٠
٣١٤٠	٣١٤٠	٣١٤٠	٨٩	١٦٠
٣١٣٩	٣١٣٩	٣١٣٩	٩٠	١٦٠
٣١٣٨	٣١٣٨	٣١٣٨	٩١	١٦٠
٣١٣٧	٣١٣٧	٣١٣٧	٩٢	١٦٠
٣١٣٦	٣١٣٦	٣١٣٦	٩٣	١٦٠
٣١٣٥	٣١٣٥	٣١٣٥	٩٤	١٦٠
٣١٣٤	٣١٣٤	٣١٣٤	٩٥	١٦٠
٣١٣٣	٣١٣٣	٣١٣٣	٩٦	١٦٠
٣١٣٢	٣١٣٢	٣١٣٢	٩٧	١٦٠
٣١٣١	٣١٣١	٣١٣١	٩٨	١٦٠
٣١٣٠	٣١٣٠	٣١٣٠	٩٩	١٦٠
٣١٣٩	٣١٣٩	٣١٣٩	١٠٠	١٦٠

-٤٣-

- (أ) تدل الأرتمام على عدد غرف النوم . ٢ غرفة حجرة جلوس ، ٢ غرفة طعام ، ٢ غرفة سطح ، وغرفة طعام مترافق مع سطح .
- (ب) مساحة الأرضية لسكن تشمل فقط غرفه النوم ، غرفة طعام ، وغرفة سطح . وغرفة طعام مترافق مع سطح .
- (ج) مساحة الأرضية لسكن تشمل موحدة يحمل المساحة الكلية المستخدمة استهلاكاً خالصاً للسكن الجماعي ، ولا يشمل ذلك مساحة الاستهلاك

المساكن الشعبية

١٣٤ - المساكن الشعبية هي مساكن منخفضة الإيجار تقدمها حكومات الولايات والبلديات إلى الأسر ذات الدخل المحدود التي تحتاج إلى مسكن ، وتستخدم لذلك الفرض إعانت مالية من الحكومة الوطنية . ويهدف هذا البرنامج إلى تلبية حاجيات الأسر الموجدة في شريحة ثلث السكان الدنيا من حيث الدخل .

١٣٥ - تنقسم المساكن الشعبية إلى فئتين ، وذلك على أساس الاستحقاق من حيث دخل الأسرة . وتحصل الفئة الثانية على نسبة مئوية من الإعانة المالية للحكومة الوطنية أعلى مما تحصل عليه الفئة الأولى (الفئة الأولى = ١٧٢ ، الفئة الثانية : ٣٢) ، وتستهدف توفير الإيجار بقيمة أقل للأسر ذات الدخل الأكبر انخفاضاً .

١٣٦ - يبلغ عدد وحدات المساكن الشعبية حالياً ١,٩٣ من الملايين (في نهاية السنة المالية ١٩٨٤) ، وهو ما يمثل حوالي ٥ في المائة من جميع المساكن وحوالي ١٤ في المائة من جميع المساكن المؤجرة في اليابان . ويتراوح حجم البناء الجديدة سنوياً ، في السنوات الأخيرة ، بين ٤٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ وحدة (من المقرر أن تبني ٤٩ ٠٠٠ وحدة لسنة المالية ١٩٨٥) . ويتمثل التصميم النموذجي في ما يسمى الشكل 3DK (٣ غرف نوم) ومطبخ به مكان للاكل) ، وذلك بهدف تقديم "الحد الأدنى الوطني" فيما يتعلق بالسكن .

المساكن التي تبنيها شركة الإسكان والتنمية الحضرية

١٣٧ - أمست شركة الإسكان والتنمية الحضرية في ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، وذلك بدمج شركتين قائمتين هما شركة الإسكان اليابانية (المؤسسة في عام ١٩٥٥) ومؤسسة تنمية الأراضي السكنية (المؤسسة في عام ١٩٧٥) . وتوجد شركة الإسكان والتنمية الحضرية للتشجيع على توفير المساكن والأراضي السكنية الجيدة للعمال ذوي الدخل المتوسط في المناطق المدنية الكبيرة ، وللتشجيع على إعادة التنمية الحضرية ، وعلى تنمية المنتزهات الحضرية الرئيسية وغير ذلك ، وذلك بهدف إنشاء بيئات معيشية أفضل بطريقة منسقة .

١٣٨ - عرضت الشركة حوالي ١,١٥ من ملايين الوحدات السكنية (حوالي ٦٥٠ ٠٠٠ وحدة مؤجرة وحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ وحدة للبيع) بـنهاية السنة المالية ١٩٨٤ . وفي السنة المالية ١٩٨٥ ، كان عدد الوحدات السكانية المبرمج بناؤها ٣٦ ٠٠٠ وحدة ، بما في ذلك كل من الوحدات المؤجرة والوحدات المعروضة للبيع .

١٣٩ - ومن حيث المبدأ ، تدعو الشركة الاشخاص المحتاجين إلى السكن إلى تقديم طلبات للحصول على سكن ، وتخutar المستأجرين عن طريق القرعة . أما الاشخاص الذين يوجدون في بعض الفئات ، مثل الاشخاص الذين لهم دخل يقل عن مستوى معين ، فهم يتمتعون بالاولوية في القرعة بموجب معايير السياسة المختلفة .

السكن الذي تموله شركة القروض السكنية

١٤٠ - أُسست شركة القروض السكنية في عام ١٩٥٠ بهدف تعزيز بناء المساكن عن طريق تقديم قروض سكنية طويلة الأجل وبسعر فائدة منخفض ، يصعب على المصارف والوكالات المالية الأخرى تقديمها .

١٤١ - تقدم الشركة القروض إلى الأفراد الذين يرغبون في بناء مساكنهم أو شرائهم ، وإلى الأشخاص العاديين وإلى الأشخاص الاعتباريين (الشركات) وشركات الإسكان المحلية ، لبناء مساكن للإيجار ، وتقدم القروض إلى الشركات الخاصة وشركات الإسكان المحلية التي تبني مساكن للبيع ، وإلى المؤسسات التي تنفذ مشاريع التجديد الحضري . وتعتمد الشركة تدابير مثل تقديم قروض إضافية للمساكن التي تعيش فيها أسر لها أفراد مسنون أو معوقون أو التي يعيش فيها معاً جيلان أو أكثر من أجيال الأسرة الواحدة ، كما تقدم لإدخال مرافق حفظ الطاقة .

١٤٢ - بلغ مجموع عدد الوحدات السكنية التي بنيت باستخدام قروض الشركة ٨,٩٢ من الملايين ، وبلغ مجموع قروض الشركة ٣٣ تريليون ين بـنهاية السنة المالية ١٩٨٤ . ونظراً لزيادة قروض الشركة من حيث العدد والحجم زيادة مرئية في السنوات الأخيرة ، وذلك استجابة إلى الرغبة الشديدة لدى السكان في امتلاك مساكن خاصة بهم ، تحصل حوالي ٤٠ في المائة حالياً من جميع المباني السكنية على قروض من الشركة . وفي السنة المالية ١٩٨٥ ، كان الهدف المقرر لقروض الشركة المقدمة إلى الوحدات السكنية ٤٩٠ وحدة ، علماً بأن القروض متوفرة بسهولة ودون وجود نظام قرعة بشانه .

السكن الذي توفره شركات الإسكان المحلية

١٤٣ - أُسست شركات الإسكان المحلية بهدف سد حاجيات العمالة السكنية ، وذلك بتقديم السكن الجماعي في بيئة ملائمة ، وباستخدام مدخلات المشترين وكذلك قروض من شركة القروض السكنية وغير ذلك . ويوجد ٥٦ شركة إسكان محلية ، مقامة في المقاطعات وهي يغطي المدن المعينة التي يفوق عدد سكانها ٥٠٠,٠٠٠ نسمة .

١٤٤ - وتقوم الشركات - كنشاطها القانوني - ببناء المساكن لبيعها لأشخاص ادخلوا نسبة معينة من المبلغ اللازم لشراء مسكن بمساعدة قرض تقدمه شركة إقراض . كما تعرف الشركات مساكن للبيع دون توفر قروض مقدمة من شركة إقراض ، وتعرض منازل للإيجار . وفي عام ١٩٨٤ ، بلغ عدد المساكن المعروضة للبيع ٧٥٠٠ مسكن وبلغ عدد المساكن المعروضة للإيجار ٦٥٠ مسكن .

مشاريع تجديد المناطق السكنية دون المستوى المتوسط

١٤٥ - إن مشروع تجديد المناطق السكنية دون المستوى المتوسط خطة للقضاء على الأحياء الفقيرة تنفذ في إطار قانون تجديد المناطق السكنية دون المستوى المتوسط ، بهدف تحسين بيئة حياة القراء المتميزة بظروف حياة غير آمنة وغير صحية نتيجة لتركيز مكثف من المساكن المتدهورة ، وبهدف بناء مساكن جماعية تكفل ببيئة جيدة .

١٤٦ - وبالإضافة إلى المشاريع المشار إليها أعلاه والتي تنبع عليها مختلف القوانين ، يوجد المشروع النموذجي لتحسين البيئة المعيشية وذلك لبناء متكملاً للمساكن وللطرق وغير ذلك من المرافق العامة .

١٤٧ - وفي السنة المالية ١٩٨٥ ، بلغ عدد الوحدات السكنية المبرمجة بناؤها في إطار مشاريع تجديد المناطق السكنية دون المستوى وغير ذلك من المشاريع المماثلة ٤٠٥٠ وحدة (في ٣٧٥ موقعا) .

١٤٨ - يرد أدناه النظام الضريبي المفروض على المساكن .

نوع الضريبة	مغروزة على	التخفيضات الضريبية
ضريبة الدخل (وطني)	بناء أو شراء مسكن للسكن الشخصي	يقطّع من مبلغ الضريبة لمدة ثلاث سنوات (مبلغ القسط السنوي لسداد قرض المسكن المتحمل عليه من وكالات التمويل الخاصة ، ناقما ٣٠٠ ٠٠٠ ين) × ١٨ في المائة (بمبلغ أقصاه ١٥٠ ٠٠٠ ين)
رسم التسجيل والترخيص (وطني)	تسجيل السكن	نسبة الرسم مخففة من $\frac{٦}{١٠٠}$ إلى $\frac{٢}{١٠٠}$
نقل ملكية السكن	نسبة الرسم مخففة من $\frac{٦}{١٠٠}$ إلى $\frac{٥٠}{١٠٠}$	
الدفع الكامل وال النهائي للرهن المتمثّل بامتلاك مسكن	نسبة الرسم مخففة من $\frac{٤}{١٠٠}$ إلى $\frac{٣}{١٠٠}$	
ضريبة امتلاك عقار (على صعيد المقاطعات)	بناء أو شراء مسكن يقطّع مبلغ ٤,٥ مليون ين من القيمة الضريبية حديث البناء المقدرة	
امتلاك مسكن قديم للسكن الشخصي	يقطّع من القيمة الضريبية المقدرة مبلغ يحتسب على أساس تاريخ البناء	
امتلاك أراضي سكنية أيهما أكبر :	يقطّع من مبلغ الضريبة أحد المبلغين التاليين ،	
(١) سعر الأرض للمتر المربع × مساحة الطابق × ٢ (بمساحة أقصاه $\frac{٣}{١٠٠} \text{ م}^٢$) × $\frac{٣}{١٠٠}$		
(٢) ١,٥ مليون ين × $\frac{٣}{١٠٠} = (45,000 \text{ ين})$		

• • / •

نوع الضريبة	مفروضة على	التخفيضات الضريبية
ضريبة المساكن المبنية الملكية : حديشا	(١) مسكن عادي	مبلغ الضريبة مخفف بنسبة ٥٠ في المائة لفترة ثلاث سنوات
البلدية (بلدية) (٢) مسكن في البنيات متوسطة الارتفاع وكبيرة الارتفاع	٥ سنوات	مبلغ الضريبة مخفف بنسبة ٥٠ في المائة لفترة
الاراضي السكنية الوعاء الضريبي مخفف إلى ٢٥ في المائة من القيمة الضريبية المقدرة الجزء الزائد على ٣٠٠ متر مربع :	٣٠٠ م (الأول)	الاراضي السكنية الوعاء الضريبي مخفف إلى ٥٠ في المائة من القيمة الضريبية

٣ - تعزيز تطور التكنولوجيا المتمللة بانتاج المساكن ولوازمها

١٤٩ - ترد فيما يلي المجالات الرئيسية التي من المقرر التأكيد عليها في مجال تعزيز التكنولوجيا المتمللة بانتاج المساكن ولوازمها :

- (ا) تطوير انتاج المساكن المسبقة الصنع ، والوحدات التي تكون منها وما يماثل ذلك مما يمكن انتاجه في المصنع وما يتصل بذلك من شبكات (النقل الى الموقع ، الخ) ؛
- (ب) التطوير/التحسين التكنولوجي للطرق (التقليدية) الموجودة في بناء المساكن وخصوصاً المباني الخشبية ؛
- (ج) وضع نظام لانتاج وتجهيز أنواع جديدة من المساكن الجماعية الحضرية التي تتمتع بدرجة عالية من التحمل والراحة والامان الخ. ؛
- (د) إستخدامات تكنولوجيا لتحسين آداء المساكن ، في مجالات مثل التحمل وحفظ الطاقة ، الخ .

٤ - حماية المستأجرين

١٥٠ - الحقوق الهمة للمستأجرين فيما يتعلق باستئجار الاراضي والمساكن مفروضة بقوانين مثل قانون إيجار الاراضي الذي ينبع ، مثلا ، على حد أدنى لمدة عقود الإيجار ، وقانون إيجار المساكن ، الذي يفرض قيودا على قيام المالك بالفاء عقد الإيجار أو برفع تجديد العقد .

٥ - التعاون الدولي

١٥١ - لا تمثل المعونة في ميداني الاسكان والكساء حمة كبيرة في المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية للبيان ، ولكنها تقدم في اشكال مختلفة . في السنة المالية ١٩٨٤ ، سجل الانجاز التالي في مجال الاسكان :

١١ بليون ين	منح المعونة
	التعاون التقني
٦٧ شخصا	إيفاد الخبراء
٩٣ شخصا	قبول المتدربين
٨ مشاريع	تعاون ذو طابع مشاريعي
	إيفاد متطوعي التعاون
	اليابانيين إلى
١٠ أشخاص	الخارج

ثالثا - المادة ١٢ : الحق في الصحة البدنية والعقلية

الف - القوانين الأساسية

١٥٢ - في اليابان ، تنص المادة ٢٥ من الدستور على أن يكون لجميع المواطنين الحق في التمتع بحد أدنى كاف من مستويات المعيشة . وقد سنت القوانين التالية ووضعت موضع التنفيذ لتحسين وصون صحة الشعب :

(أ) القانون الأساسي لمكافحة التلوث البيئي وقانون مكافحة التلوث الجوي وقانون مكافحة التلوث المائي وقانون كبح الضوضاء وقانون تنظيم الاهتزازات وقانون التحكم في الروائح الكريهة وقانون التخلص من الفضلات والنظافة الصحية العامة وقانون محطات المياه (التي تنص على تدابير لمنع أو مكافحة التلوث البيئي) ؛

(ب) قانون السلامة الصحية في المجال الصناعي ، وقانون رصد بيئة العمل ، والقانون المتعلق بتغير الرثة (التي ينص على حماية صحة العمال في مكان العمل) ؛

(ج) قانون الخدمات الطبية ، وقانون المراكز الصحية ، وقانون الأطباء الممارسين ، وقانون أطباء الأسنان وقانون المرشدين الصحيين ، القابلات والممرضات الحكوميين (التي تنص على العلاج الطبيعي) ؛

(د) القانون المتعلق بالخدمات الصحية والطبية للمسنين ، وقانون الأمراض المعدية وقانون التحصين الوقائي ، وقانون مكافحة السل ، وقانون الصحة العقلية وقانون الحجر الصحي (التي تنص على الخدمات الصحية والوقائية من الأمراض) .

باء - التدابير المتخذة

١ - التحسين في المعدل المتعلق بالمواليد
الأموات ومعدل وفيات الرضع وصحة الأطفال

١٥٣ - نتيجة لاتخاذ التدابير المشار إليها في الفقرات ٢١ إلى ٣٠ و ٧٣
و ١١٨-١١٥ أعلاه ، هبطت معدلات المواليد الأموات وفيات الرضع حسب الموضع أدناه :

معدل المواليد الأموات (لكل ١٠٠٠ مولود)	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ من المواليد الحية)	عام
٥٢,٧	٩,٣	١٩٧٦
٥١,٥	٨,٩	١٩٧٧
٤٨,٧	٨,٤	١٩٧٨
٤٧,٧	٧,٩	١٩٧٩
٤٦,٨	٧,٥	١٩٨٠
٤٥,٥	٦,٣	١٩٨٣
٤٦,٠	٦,٠	١٩٨٤

١٥٤ - اتُّخذت تدابير مختلفة لتعزيز نماء الأطفال على نحو صحي (انظر الفقرات ٦٧-٦٩ أعلاه) .

**٢ - حماية وتحسين جميع جوانب الصحة
العامة البيئية والصناعية**

١٥٥ - أصبح التلوث البيئي خلال فترة النمو الاقتصادي الكبير التي ابتدأت في منتصف الخمسينيات خطيراً نتيجة تزايد التصنيع والتحضر وأدى إلى تدهور نوعية البيئة المعيشية والأضرار بصحة الإنسان . وفي النصف الأخير من الستينيات ، تم وضع سياسات بيئية منهجية لمكافحة هذه التطورات . وتمثل التقدم الرئيسي الذي أحرز في صياغة القوانين الاربعة عشر المتممة بالبيئة في "دورة البيئة" التي عقدها المجلس

التشريعى - "الدایت"- في أواخر السبعينات وانشاء وكالة البيئة التي تتطلع بدور تنسيق ودعم الادارة البيئية في مجالى مكافحة التلوث وصيانة الطبيعة .

١٥٦ - وتحسنت الظروف البيئية ككل تحسنا كبيرا ، عاكسة بذلك التنفيذ المترام للتدابير الشاملة من جهة ، وما للنمو الاقتصادي المطرد والتقدم المحرز من فضل في توفير الموارد والطاقة من جهة أخرى . بيد انه لاتزال هناك مشاكل بيئية قائمة ، ولاسيما في المناطق الحضرية ، تتطلب بذلك مزيد من الجهد من أجل تحقيق بيئية افضل .

(٤) تدابير مكافحة التلوث تلويث الهواء

١٥٧ - اظهرت في السنوات الأخيرة نوعية الهواء ميلا نحو التحسن . بيد أنه فيما يتعلق بمواد ملوثة معينة ، فإنه لاتزال هناك حاجة لبذل جهود من أجل تحقيق المعايير الحالية لنوعية الهواء المحيط .

١٥٨ - وحددت الحكومة معايير نوعية الهواء المحيط التي يعتبر الحفاظ عليها من الامور المرغوب فيها من أجل حماية صحة الانسان وصيانة البيئة المعيشية ، كما نفذت تدابير مختلفة بهدف ضمان مراعاة هذه المعايير . وينظم قانون مكافحة تلوث الهواء ابتعاث السناج والدخان وانطلاق الجسيمات من المصادر الثابتة .

١٥٩ - وتم في سبع مناسبات منذ عام ١٩٦٨ زيادة تقييد معايير الابتعاث المتعلقة بأوكسيدات الكبريت التي تختلف حسب موقع مصدر التلوث وارتفاع المধخنة . وببدأ العمل بالحد من الحمل الاجمالي للملوثات على صعيد المنطقة في ٢٤ منطقة حيث يتبيّن أن تنظيم الابتعاث بالنسبة للمرافق الفردية وحدها ليس كافيا لضمان تحقيق معايير نوعية الهواء المحيط بسبب كثافة تركيز مصادر التلوث .

١٦٠ - ومنذ عام ١٩٧٣ تم زيادة تقييد معايير ابتعاث أوكسيدات النتروجين في أربع مناسبات . وببدأ العمل بالحد من الحمل الاجمالي للملوثات على صعيد المنطقة في مناطق طوكيو ، ويوكوهاما ، وأوزاكا منذ عام ١٩٨٢ .

١٦١ - وفي عام ١٩٨٢ تم فرض تقييدات على معايير تركيز الابتعاث بالنسبة للسناب والاغبرة . وهناك معايير تشمل هيكل واستخدام وتشغيل المرافق المطلقة للجسيمات وينظم كذلك قانون مكافحة تلوث الهواء مادة الكادميوم وغيرها من المواد السامة .

١٦٢ - وينظم قانون مكافحة تلوث الهواء مستويات أوكسيدات النيتروجين ، وأول أوكسيد الكربون والهيدروكربون والجسيمات (دخان ديزل) في عادم السيارات . ومنذ عام ١٩٧٣ تم تدريجيا زيادة تقييد المعايير المتعلقة بأوكسيدات النيتروجين .

تلويث المياه

١٦٣ - وفي اليابان ، وضعت السلطات معايير الجودة البيئية بالنسبة للمياه وذلك فيما يتعلق بالمواد الضارة ، مثل الكلاميوم والسيانيد ، ومعايير تتطرق بمنع تدهور البيئة المعيشية ، من حيث الطلب على الاوكسجين الكيميائي الحيوي والطلب على الاوكسجين الكيميائي . ولتحقيق هذه المعايير والمحافظة عليها ، فإنه يتم تنفيذ تدابير تستند إلى قانون مكافحة تلوث المياه مثل مراقبة الفضلات السائلة التي تتدفق من المصانع وغيرها من المنشآت التجارية وأشغال بناء المجرى . ونتيجة لذلك ، فإن نوعية الكتل المائية العامة تتحسن عموما تدريجيا . والآن ، فإن معظم العينات المائية الماخوذة من الكتل المائية العامة مطابقة لمعايير الجودة البيئية المتعلقة بالمواد الضارة . بيد أن التلوث العضوي (مقاييس بمؤشرات الطلب على الاوكسجين الكيميائي والطلب على الاوكسجين الكيميائي الحيوي) لم يتحسن تحسنا ملحوظا في الكتل المائية شبه المفلقة مثل البحيرات أو الخلجان أو في الانهار الصغيرة أو المتوسطة في المناطق الحضرية . ولمعالجة هذه الحالة ، من القانون المتعلق بالتدابير الخامة لحماية نوعية مياه البحيرات في عام ١٩٨٤ .

١٦٤ - وفي عام ١٩٨٢ تم وضع المعايير البيئية لنوعية المياه بالنسبة للنيتروجين والغوسفور لمنع قلة أوكسجين البحيرات ، إلى جانب تنفيذ تدابير الحد من الفضلات السائلة الجاري تنفيذها منذ شهر تموز/ يوليه ١٩٨٥ .

١٦٥ - فيما يتعلق بمناطق المياه الساحلية ، فقد تم تنفيذ الحد من الحمل الجمالي للملوثات على صعيد المنطقة في ثلاثة أماكن محددة هي خليج طوكيو وخليج آيز وبحر سيتو الداخلي منذ ١٩٧٨ . وفي عام ١٩٨٣ انضمت الحكومة إلى الاتفاقية الدولية الخامسة بمنع التلوث الناجم عن السفن (١٩٧٢-١٩٧٨) وأمرت ووضعت القوانين واللوائح التي تتطلبها الاتفاقية لمنع التلوث البحري .

١٦٦ - ولمنع تلوث المياه الجوفية والتي اضحت اهتمام عام ، فقد وضعت المبادئ التوجيهية لمكافحة انطلاق التريلكرولوشيلين ، الخ في عام ١٩٨٤ ، وقد تأمين التقييد بها بواسطة الارشادات الادارية للحكومات المحلية .

الضجيج والاهتزاز

- ١٦٧ - لقد أظهر عدد الشكاوى المتعلقة بالضجيج والاهتزاز والتي تشكل ٤٠ في المائة من جميع الشكاوى المتعلقة بالتلوث ، انخفاضا طفيفا في السنوات الأخيرة . ولا تزال هناك حاجة للمزيد من الجهد لتخفيف التلوث المرتبط بحركة السير في المناطق التي تتواجد فيها مرافق كبيرة للموامالت .
- ١٦٨ - وهناك معايير للنوعية البيئية من أجل الضجيج وضجيج الطائرات والشناكنس (القطار "القذيفة") وضجيج السكك الحديدية لمختلف فئات المناطق .
- ١٦٩ - وينظم قانون تنظيم الضجيج وقانون تنظيم الاهتزاز ، على التوالي ، الضجيج والاهتزاز الناشئين عن المصانع والمباني التجارية الأخرى وأعمال البناء المعينة في مناطق محددة .
- ١٧٠ - كما توجد لوائح معيارية لتنظيم ضجيج السيارات الناجم عن سرعة السير الثابتة والضجيج أثناء الوقوف والضجيج أثناء زيادة السرعة . وقد ازدادت لائحة تنظيم الضجيج أثناء زيادة السرعة مراة بالتدريج منذ عام ١٩٧٦ .
- ١٧١ - وطبقت الوزارات والوكالات والحكومات المحلية المعنية تدابير اشتغلت على التحكم في تدفق السير ، والتمييز بين وظائف الطرق ، وتحسين هيكل الطرق والبيئة المعيشية على طول الطرق . وفي عام ١٩٨٠ دخل قانون تحسين الأماكن على الطرق الرئيسية حيز التنفيذ . والهدف من القانون هو منع وتخفيف الضجيج الناجم عن حركة السير في الطرق وتعزيز الاستخدام الرشيد والملائم للاراضي على طول الطرق الرئيسية .
- ١٧٢ - أما إدخال الطائرات النفاثة ذات الضجيج المنخفض ، وتعديل عمليات الطيران ، واللوائح المنظمة لساعات التشغيل وعزل الصوت في المنازل ، والتعويض عن الانتقال الذي استلزمته تلوث الضجيج ، وإنشاء الأزمة الخضراء الحاجزة والتدابير الضرورية الأخرى ، فقد نفذتها الوزارات والوكالات والحكومات المحلية المعنية ، من أجل تأمين معايير الجودة البيئية لضجيج الطائرات (قانون الترتيبات الخاصة والموقتة للتدابير المضادة من أجل منع ضجيج الطائرات والتخفيف منه وتعزيز الامثل الرشيد والأمثل للاراضي المجاورة) .

١٧٣ - ووضعت التدابير من أجل تأمين معايير الجودة البيئية لضجيج قطارات الشنكاتس . كما يتم تنفيذ التدابير المضادة كتركيب حواجز الضجيج وعزل الصوت والاهتزاز في المنازل في أكثر المناطق تاثرا في مصادر الضجيج أو الاهتزاز .

التدابير المتعلقة بالروائح الكريهة

١٧٤ - ينص قانون مكافحة الروائح الكريهة على وضع معايير لابتعاث المواد التي ينظمها قرار حكومي ، لتطبيقها في مناطق معينة . وقد نظمت في الوقت الحالي ثمانية مواد بما في ذلك الامونيا .

هبوط الأرض

١٧٥ - لقد لوحظ هبوط كبير للأرض في اليابان في ٦٠ منطقة في ٣٦ مقاطعة . إلا أنه على العكس مما كان في الماضي ، عندما لوحظت حالات خطيرة متعددة عبر البلاد ، فإن الظاهرة لم تعد منتشرة خطيرة ، ولكن هبوط الأرض لا يزال يحدث في عدد من الأماكن .

١٧٦ - نظرا لأن هبوط الأرض الذي يعالج بوصفه ظاهرة لتلوث البيئة ، ينشأ عن الضغط الزائد للمياه الجوفية ، فقد خضع ضخ المياه الجوفية للاستعمال الصناعي للقيود بموجب قانون المياه الصناعية ، كما أن القانون المعنى بتنظيم ضخ المياه الجوفية للاستعمال في المباني ، ينظم ضخ المياه للاستعمال في المباني (تكيف الهواء ، الخ) .

١٧٧ - لما كانت أنواع معينة من استعمال المياه هي التي تخضع للنظام الحالي ، فهناك حاجة لتدابير لمكافحة الشاملة . لذلك يجري وضع برنامج لمكافحة هبوط الأرض في كل واحدة من المناطق التي يرى أن هبوط الأرض والأضرار الناجمة عنه تتسم بالخطورة ، وي يتطلب الأمر تنفيذ تدابير لمكافحة هبوط الأرض . وقد وضع البرنامج الأولي لمكافحة في نيسان/أبريل ١٩٨٥ من جانب مؤتمر حكومي عالج مسألة هبوط الأرض .

تلويث التربة

١٧٨ - طبقا لقانون منع تلوث تربة الأرض الزراعية يعتبر الكادميوم والنحاس والزرنيخ موادا ضارة . لقد نفت تدابير مضادة لمنع تلوث المنتجات الزراعية وكبح نمو المحاصيل الذي قد تسببه هذه المواد . ووفقا للقانون ، تعتبر المنطقة التي يفوق فيها تركيز المواد الموسومة بأنها ضارة في التربة المستوى الذي يشترطته القانون الحكومي ، منطقة لمكافحة تلوث التربة ، ويجري تنفيذ برامج مكافحة تلوث

الترابة الزراعية لمنع تلوث التربة وتخفيضه وتعزيز الاستعمال الرشيد للاراضي . وقد حددت ٥٧ منطقة (تفطي مساحة ٦٢٠ هكتارا) ونفذت البرامج في ٤٩ منطقة (تفطي ٤٢٠ هكتارا) .

١٧٩ - نظراً لأن استخدام المواد العضوية المعاد دورانها (الحمة المعالجة أماماً) في الاراضي الزراعية قد ازداد مؤخراً ، فمن المتوقع حدوث تراكم للمعادن الثقيلة في التربة . وبالتالي ، وضعت معايير التحكم لمنع تراكم المعادن الثقيلة في التربة الزراعية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ كما يتم تنفيذ الاجراءات الوقائية الازمة عن طريق الارشاد الاداري .

برامج مكافحة تلوث البيئة

١٨٠ - إن برامج مكافحة تلوث البيئة هي برامج اقليمية توضع وفقاً لاحكام القانون الأساسي لمكافحة تلوث البيئة . وتشمل هذه البرامج المناطق التي يكون فيها تلوث البيئة خطيراً أو من المحتمل أن يصبح خطيراً وحيث تُرى ضرورة اتخاذ تدابير لمكافحة تلوث البيئة . وقد وضعت برامج لـ ٤٣ منطقة بما في ذلك طوكيو وأوساكا .

تقدير الاثر البيئي

١٨١ - نظراً للأهمية الحيوية لاتخاذ تدابير وقائية لمكافحة مشاكل البيئة بالنسبة للادارة البيئية ، فقد طلب إنشاء نظام لتقدير الاثر البيئي واتخذ مجلس الوزراء قراراً بإنشاء نظام لتقدير الاثر البيئي في آب/أغسطس ١٩٨٤ يقضي بأن تتخذ الوزارات والوكالات المعنية خطوات ادارية فعالة باسرع ما يمكن لتنفيذ تقدير الاثر البيئي وتعزيز سلامة تنفيذ النظام المستحدث .

البحوث البيئية والتنمية

١٨٢ - تمَ استخدام تكنولوجيا للوقاية من التلوث ورصد البيئة وأجريت بحوث بشأن آثار الملوثات على صحة الانسان ، والحيوان ، والنبات بقصد حل مشاكل البيئة (بما في ذلك تلوث الهواء والماء) .

(ب) تحسين الصحة البيئية تصريف النفايات

١٨٣ - يموجب قانون تصريف النفايات والصحة العامة صنفت جميع النفايات الملبية والسائلة ، خلاف المواد المشعة ، في فئتين ، أي نفايات مناعية ونفايات عامة .

١٨٤ - ويعتبر الشخص أو الكيان الذي يوجد النفايات الصناعية مسؤولاً ، من حيث المبدأ عن تصريفها وحسن التصرف فيها . ويتوارد على حاكم كل مقاطعة أن يضع خطة رئيسية للتصرف في النفايات الصناعية .

١٨٥ - وتفضل السلطات البلدية (المدن ، والبلدات ، والقرى) بمسؤولية التصرف في النفايات العامة وتصريفها (بما في ذلك الفضلات البشرية) ، ويطلب منها وضع برامج للمناطق التابعة لها . وينبغي لجميع العمليات ، مثل جمع النفايات ، ونقلها ، ومعالجتها ، وتصريفها في النهاية أن تتمثل للمعايير التي يحددها القانون ، وتقدم الحكومة اليابانية الدعم المالي للسلطات البلدية المحلية لبناء مرافق معالجة النفايات وتصريفها .

محطات المياه

١٨٦ - يتوجب على شركات مرافق المياه المأذونة بموجب قانون محطات المياه توفير المياه وفق معايير نوعية مياه الشرب التي يحددها ذلك القانون . وتقدم حكومة اليابان الدعم المالي لبناء المحطات وتشغيلها (مثل شبكة الإمداد بالمياه في منطقة بأسرها) التي تكون بالفترة التكلفة نظراً لطبيعتها أو نطاقها .

(ج) التدابير المتخذة لحماية الصحة الصناعية وتحسينها من جميع جوانبها

١٨٧ - تم من قانون السلامة والصحة الصناعيتين ، وقانون وضع المعايير لبيئة العمل ، والقانون المتعلق بتغير الرثة ، و (استناداً إلى هذه القوانين) المرسوم المتعلق بالسلامة والصحة الصناعيتين ، والمرسوم المتعلق بالوقاية من التسمم العضوي المذيب ، والمرسوم المتعلق بالوقاية من الأخطار الناجمة عن مواد كيميائية محددة ، والمرسوم المتعلق بالوقاية من نقع اكسجين الأنسجة الخ . ويجرى العمل بها لتأمين صحة العمال في أماكن العمل وتهيئة ظروف بيئية ملائمة للعمل .

١٨٨ - وتحتاج إدارة معايير العمل في اليابان إلى تحسين الصحة الصناعية . وتتألف من مكتب معايير العمل التابع لوزارة العمل ، ومكاتب معايير العمل الإقليمية على الصعيد المحلي ، بالإضافة إلى مكاتب التفتيش على معايير العمل التابعة لها . وتعمل هذه المكاتب جميعاً على أمان البرنامج السادس للوقاية من الأمراض الصناعية ، (انظر الفقرة ٢٠٠ أدناه) . وقد أنشئت وفقاً لاحكام قانون السلامة والصحة الصناعيتين ، وتتولى الإشراف على أصحاب العمل وتقدم الارشاد إليهم مع التركيز على الوقاية من الأمراض المهنية .

١٨٩ - وفضلاً عن ذلك ، أنشئ المعهد الوطني للصحة الصناعية كجهاز ملحق بوزارة العمل من أجل دعم البحوث الشاملة بشأن المسائل المتعلقة بالحفاظ على صحة العمال وتحسينها والوقاية من الأمراض المهنية .

٢ - تدابير الوقاية من الأمراض ، ومعالجتها ومكافحتها

(أ) مكافحة الامراض السارية

١٩٠ - للوقاية من الامراض السارية ، تنفذ تدابير لتحديد مصادر وطرق العدوى ، بموجب قانون الوقاية من الامراض المعدية (مثل التزام الطبيب بالإبلاغ عن حالات الامراض المعدية ، والفحوص الطبية ، ودخول المستشفى اجبارياً وتطهير الاشياء الملوثة او اعدامها) . ويقضى قانون التطعيم الوقائي بإجراء التحصينات العادلة والعاجلة ضد ١٠ امراض (كشلل الاطفال والخناق) .

١٩١ - و كنتيجة لهذه التدابير ، انخفضت الامانة بالعديد من الامراض المعدية مثل حمى التيفوئيد وحمى الباراتيفوئيد ، الى عشر المستوى الذي كانت عليه في السنة التالية لعام ١٩٥٠ حيث بلغت الامانة بهذه المرضين أعلى مستوى لها . وقد تم القضاء تقريباً على شلل الاطفال بوجه خاص .

١٩٢ - ولمنع دخول العوامل المسببة للمرض التي لا توجد عادة في اليابان ، ينفذ الحجر الصحي بموجب قانون الحجر الصحي .

١٩٣ - وفيما يتعلق بالسل ، تحاول الحكومة مكافحة هذا المرض عن طريق الفحوص المحبية والتطعيم الوقائي وحظر مزاولة مهن معينة والعزل الاجباري و/او دخول المستشفى الى غير ذلك . و كنتيجة لهذه التدابير انخفض عدد حالات السل المسجلة حديثاً في السنة الى حوالي ٦٠ ٠٠٠ حالة .

(ب) الوقاية من الامراض التنكيسية

١٩٤ - طبقاً للقانون الخام بالصحة والخدمات الطبية لكبار السن الذي أصبح نافذ المفعول في شباط/فبراير ١٩٨٣ ، تقدم خدمات صحية للوقاية من أمراض الدورة الدموية والسرطان ومرض السكري . وتشمل هذه الخدمات المحبية التوعية والاستشارات والفحوص المحبية (الفحص المحي العام ، وفحص سرطان المعدة ، وفحص سرطان الرحم) وخدمات أخرى شتى .

١٩٥ - وما فتئت وكالة العلم والتكنولوجيا تشجع البحوث الشاملة المتعلقة بالأمراض الخطيرة ، بما في ذلك مكافحة السرطان والوقاية من ارتفاع ضغط الدم والسكري وأمراض القلب والشرايين ، بالتعاون الوثيق فيما بين الوزارات والوكالات ذات الصلة . وفيما يتعلق بالسرطان ، يقوم مندوق التنسيق الخاص لتشجيع العلم والتكنولوجيا بتشجيع تطوير التكنولوجيا الأساسية الداعمة للبحث في مجال السرطان ، بالتعاون الوثيق فيما بين المختبرات الوطنية والجامعات والكيانات التابعة للقطاع الخاص . ويتم تشجيع البحث في مجال المعالجة الأشعاعية والبحث المتتطور في مجال السرطان باستخدام تكنولوجيا إعادة تركيب الجينات ، في المعهد الوطني للعلوم الراديولوجية ومعهد البحث الفيزيائية والكيميائية ، إلى غير ذلك . ويتم تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه وفقاً لتوصيات أدرجت في تقارير مجلس العلم والتكنولوجيا ومجلس مكافحة السرطان المؤلف من أعضاء مجلس الوزراء المعنيين .

(ج) اتجاهات الأمراض المهنية

١٩٦ - إن عدد حالات الأمراض المهنية الذي كان يتراوح بين ما يقرب من ٣٥ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ حالة في السنة في بداية السبعينيات ، قد اتجه نحو الانخفاض منذ عام ١٩٧٢ (إلى حوالي ١٥ ٠٠٠ حالة في عام ١٩٨٤) .

١٩٧ - وفي عام ١٩٨٤ كانت الأمراض الناتجة عن الاصابات الصناعية تمثل ما يقرب من ٧٤ في المائة من الأمراض المهنية ، وكانت حالات الاصابة بتغير الرئة والمضاعفات المتصلة به تمثل نحو ١٠ في المائة منها .

١٩٨ - ولا يزال تغير الرئة أكثر الأمراض الصناعية المزمنة انتشاراً . وانخفاض عدد حالات الاضطرابات الناتجة عن الارتجاج ، غير أن هذه الحالات تتوجه نحو الانتشار إلى أنواع مختلفة من الصناعة غير الحرارة (وهو المجال الذي كانت ترتبط به هذه الحالات أساساً ، من الناحية التاريخية) .

١٩٩ - وما فتئ معدل اكتشاف الاعراض غير الطبيعية خلال الفحوص الطبية التي يستلزم قانون السلامة والصحة الصناعيتين اجراءها للعمال الذين يقومون بأعمال خطيرة ، ينخفض سنة بعد سنة (٥,٥ في المائة في عام ١٩٨٤) .

(د) تدابير الوقاية من الامراض المهنية

-٦٠-

٢٠٠ - قامت وزارة العمل منذ سنة ١٩٥٨ ، بإعداد برامج الوقاية من الامراض الصناعية ، التي تصر على اتخاذ تدابير هامة تتعلق بالوقاية من الامراض الصناعية (بما في ذلك الامراض المهنية) . ويدعو البرنامج السادس للوقاية من الامراض الصناعية الذي يغطي الفترة من السنة المالية ١٩٨٣ الى السنة المالية ١٩٨٧ ، الى ضمان تهيئة ظروف بيئية ملائمة بهذه الوقاية من الامراض المهنية ، كهدف من اهدافه . ولبلوغ هذا الهدف ، ينبغي تنفيذ التدابير التالية :

(أ) تعزيز المراقبة الشاملة للصحة الصناعية ؛

(ب) تشجيع البحث في سمية المواد الكيميائية ؛

(ج) تعزيز التدابير الرامية للوقاية من الامراض المهنية كتغير الرئة ، والخلل الناتج عن الارتجاج ، والتسمم الناجم عن المواد الكيميائية ، الى غير ذلك ؛

(د) تشجيع وكالات الصحة المهنية ، ووكالات وضع مقاييس بيئية العمل ، وغيرها من الوكالات التي تقدم خدمات صحية مهنية (صناعية) .

٤ - تأمين الخدمات الصحية الملائمة

(إ) تحسين كفالة الرعاية الطبيةمشاريع التأمين

٢٠١ - يجري تنفيذ برنامج تأمين صحي شامل على نطاق الدولة في اليابان منذ عام ١٩٦١ . ويتألف نظام التأمين الصحي الحالي من ست مجموعات مختلفة ، تعكس الحقيقة التاريخية التي مؤداها أن نظام التأمين الاجتماعي الياباني قد تشكل وتطور بدرجة كبيرة على أساس الفئة وحسب مكان العمل . وبشكل تقريري يمكن تقسيم النظام الحالي إلى تأمين للموظفين بالنسبة لأولئك الذين في الخدمة ومن يعولون ، وتأمين عام ، وتأمين تتولاه السلطات المحلية (تأمين الصحة الوطنية) . والفئة الأولى من التأمين تنقسم إلى نوعين : تأمين الصحة ، وهو تأمين صحي تديره جمعية التأمين ويستفيد منه بمقدمة رئيسية الموظفون في الشركات الكبيرة المؤمن عليها لدى جمعيات التأمين الصحي (بلغ عددها في أول نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، ما يقرب من ١٧٠٠ جمعية) والتأمين الصحي الذي تديره الحكومة ، وهو بمقدمة رئيسية للموظفين في الشركات المتوسطة والمميزة ،

المؤمن عليها لدى الحكومة . وبالاضافة الى هذا هناك التأمين على البحارة ، كما ان هناك بعض رابطات التعااضد التي تخزن مجالات عمل محددة . أما من يباشرون أعمالا حرة ، والفلاحون الخ ، فيشملهم التأمين الصحي الوطني . وهكذا يحمل كل مواطن على استحقاقات من واحد أو آخر من مشاريع التأمين الصحي هذه .

٢٠٢ - وتألف الاستحقاقات والخدمات التي يجري توفيرها طبقا للنظام الحالي ، من الفحوص الطبية ، وتوفير الأدوية ، والمعالجة الطبية والعمليات ، والإقامة في المستشفيات أو المستوصفات ، والتمريض ، والانتقال الخ . وفي كثير من الحالات ، تأخذ الاستحقاقات شكل استرداد للنفقات أو غير ذلك من الاستحقاقات النقدية التي تدفع وفقا لمشروع تأمين الرعاية الطبية .

٢٠٣ - وبمقتضى التأمين على الموظفين (مثل التأمين الصحي) يتطلب الأمر من المؤمن عليه تسديد ١٠ في المائة من مصروفاته الطبية ، بينما يتعين على من يعولهم تسديد ٢٠ في المائة في حالة العلاج بالمستشفى و ٣٠ في المائة في حالة العلاج كمرضى خارجيين .

٢٠٤ - وطبقا لتأمين الصحة العامة (تقوم بادارته السلطة المحلية) ، أي نظام التأمين الصحي الوطني ، يجب على المؤمن عليه ومن يعولهم تسديد ٣٠ في المائة من مصروفات العلاج سواء أكانوا مرض داخليين أم خارجيين . أما المتقاعدون (ويشملهم مشروع التأمين الصحي الوطني الذي يكمله صندوق خاص ، مموّل من تأمين الموظفين ، ومن الاموال الحكومية الخ .) فعليهم تسديد ٢٠ في المائة في حالة علاجهم كمرضى داخليين و ٣٠ في المائة في حالة علاجهم كمرضى خارجيين .

٢٠٥ - ولكل مشروع من المشاريع حد أعلى لما يجب على المربي دفعه . فإذا تجاوز مقدار ما يجب على إحدى الأسر أن تدفعه مبلغ ٥٠٠ ين (لمن يقل دخلهم عن مستوى معين هو ٣٠٠ ين) في شهر من الشهور ، يتم ، من حيث المبدأ ، رد استرداد المبلغ الزائد باعتباره نفقات علاجية مرتفعة التكلفة .

الخدمات الطبية العامة

٢٠٦ - يشتمل قانون تأمين الحياة اليومية (وهو قانون المساعدة العامة الياباني) على مساعدة في مجال الرعاية الطبية ، تتيح الإقامة في المستشفى ، واجراء الفحوص الصحية ، وتوفير الأدوية ، واعطاء الحقن ، واجراء العمليات الخ ، بالنسبة لأولئك الذين تقتضي ظروفهم المالية تقديم المساعدة لهم .

٢٠٧ - ويتم تقديم استحقاقات المساعدة الطبية ، الخ ، طبقاً للمبادئ التوجيهية للخدمات الطبية التي ينص عليها قانون التأمين الصحي الوطني وقانون توفير الخدمات الصحية والطبية للمسنين . فطبقاً لهذه المبادئ التوجيهية يمكن للمستفيدين من المساعدة الطبية أن يحصلوا على خدمات طبية تماشياً إلى حد بعيد تلك التي تشملها برامج التأمين الطبي المذكورة آنفاً .

٢٠٨ - ومنذ وضع الخطة العامة بشأن التدابير المتعلقة بالأمراض المستعصية في عام ١٩٧٣ والحكومة اليابانية تقوم بتنفيذ مشاريع أبحاث شاملة تتصل بما يسمى "الأمراض المستعصية" ، (وهي الأمراض التي لا يوجد لها حالياً أي علاج فعال حقاً) ، مثل مرض حمى السعال ، ومرض فقدان القوة العضلية الشديد .

٢٠٩ - وتمكن الحكومة إعانته للعلاج الطبيعي ، الخ ، لتقليل من العبء المالي للرعاية الطبية الواقع على كاهل المريض .

٢١٠ - وطبقاً لقانون الصحة العقلية ، تقوم سلطات المقاطعات بتسديد كل نفقات العلاج بالمستشفيات أو جزء منها ، الخ ، بالنسبة للأشخاص المصابين باضطرابات عقلية والذين يتم إدخالهم المستشفى الخ ، بتمديق من حاكم المقاطعة ، وللعلاج كمرض خارجيين . وتقوم الحكومة الوطنية برد المبالغ التي تنفقها سلطات المقاطعات .

٢١١ - وقد قررت وزارة الصحة والرفاه مؤخراً العمل على تنقيح قانون الصحة العقلية بغية زيادة تعزيز حماية حقوق الإنسان بالنسبة للمصابين بأمراض عقلية ، بالرغم من أنها لا تعتبر أن القانون بوضعه الحالي يتعارض مع العهود الدوليين الخامس بحقوق الإنسان .

٢١٢ - وتقدم خدمات الاستشارة وال諮詢 في مراكز الصحة ومرافق الصحة العقلية ، لإعادة تأهيل الأشخاص المصابين باضطرابات عقلية . وبالإضافة إلى هذا ، يجري تقديم خدمات أخرى في مجال الصحة العقلية .

٢١٣ - وبغية استئصال شأفة مرض السل ، يجري تنفيذ الفحوص الطبية لاكتشاف وجود هذا المرض ، كما يتم التطعيم بالمصل المضاد للسل بـ . ج . ج . ، والإبلاغ عن الحالات الجديدة لهذا المرض وتقديم خدمات الرعاية الطبية طبقاً لقانون مكافحة السل . ولقد تناقص عدد مرضى السل في اليابان عاماً بعد عاماً منذ سنة ١٩٦١ ، حين بدأ تسجيل الحالات الجديدة ، كما هو موضح أدناه :

حالات الامانة بالمرضى
الحالات الجديدة (لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان)

٤٤٥,٩	٤١٩ ٤٢٤	١٩٧١
٣٠٩,٩	٣٠٤ ٥٥٦	١٩٧٥
١٧٢,٣	١٧٨ ٩٤٠	١٩٧٠
٩٦,٦	١٠٨ ٠٨٨	١٩٧٥
٦٠,٧	٧٠ ٩١٦	١٩٨٠
٥٥,٩	٦٥ ٨٦٧	١٩٨١
٥٣,٩	٦٣ ٩٤٠	١٩٨٢
٥١,٩	٦٣ ٠٢١	١٩٨٣

٢١٤ - ووفقا لقانون رعاية المعوقين بدنيا ، يجري توفير الرعاية الطبية لإعادة التأهيل بغية تحسين الاستعداد المهني وتحسين الحياة اليومية لأولئك الذين يعانون من اضطرابات وظيفية .

٢١٥ - وتتضمن خدمات الرعاية الطبية العامة ، بالإضافة إلى التدابير السالفة الذكر ، الرعاية الطبية لضحايا القنبلة الذرية (التي تقدم بموجب القانون المتعلق بالعلاج الطبيعي لضحايا القنبلة الذرية) والرعاية الطبية للمصابين بأمراض معدية (تقديم بموجب قانون الوقاية من الأمراض المعدية) .

(ب) تحسين نظام تقديم خدمات الرعاية الطبية

٢١٦ - يوجد باليابان نظام لتدريب الأطباء تدريباً أكلينيكيًا بعد الحصول على المؤهل بفرض تحسين نوعية الأطباء في الدولة . وفي إطار هذا النظام ، تحدد الحكومة مستشفيات معينة بوصفها مستشفيات للتدريب الأكلينيكي المتقدم بعد الحصول على المؤهل وأثناء الخدمة ، وتعطى تلك المستشفيات توجيهات بشأن محتوى التدريب .

٢١٧ - وتعطي الحكومة إعانة على شكل منح للمستشفيات العامة المسؤولة عن الرعاية الطبية المتطوره بمقدمة خاصه و/أو التي تنطوي على تكبد خسائر ، مثل علاج الأمراض الانحلالية والرعاية في حالات الطوارئ والرعاية الطبية للأطفال وما إلى ذلك .

٢١٨ - ولضمان الرعاية الطبية لمن يعيشون في المناطق النائية ، يجري منذ السنة المالية ١٩٥٦ ، في إطار الخطة السنوية ، توفير مستشفيات مركبة للمناطق النائية وعيادات للمناطق النائية ، ودعم العيادات المتنقلة ، وتزويد المناطق النائية بالاطباء .

٢١٩ - ولضمان الرعاية الطبية في حالات الطوارئ التي تحدث في أيام العطلات أو أثناء الليل ، يجري بمورقة منهجية ومحظطة ، منذ السنة المالية ١٩٧٧ ، توفير الخدمات الطبية الطارئة على المستويات الاول والثاني والثالث ، وتعزيز مراكز الإعلام عن الرعاية الطبية الطارئة .

**الجدول ٨ - عدد الأطباء والمؤسسات والأسرة المخصصة
للرعاية الصحية في اليابان ، ١٩٨٣ - ١٩٧٩**

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
-	١٨٧٩٥٣	١٨٢٨٨٣	١٥٨٢٢٥	١٥٠٢٢٠	أطباء
-	(١٤١,٥)	(١٢٨,٢)	(١٢٣,٦)	(١٢٩,٤)	(لكل ١٠٠ ألف شخص من السكان)
٩٥١٥	٩٤٠٢	٩٢٢٤	٩٠٥٥	٨٨٠٠	المستشفيات
(٨,٠)	(٧,٩)	(٧,٨)	(٧,٧)	(٧,٨)	(لكل ١٠٠ ألف شخص من السكان)
٧٨٩٩١	٧٨٥٥٤	٧٧٩٠٩	٧٧٦١١	٧٨٧٣٠	عيادات
(٦٨,١)	(٦٦,٢)	(٦٦,١)	(٦٨,٤)	(٦٨,١)	(لكل ١٠٠ ألف شخص من السكان)
١٤٤٠٢٨١	١٤٠١٩٩٩	١٣٦٢١٦١	١٣١٩٤٠٦	١٣٦٩٠٨١	أسرة المستشفيات
(٢٠٥,٥)	(١٨١,٢)	(١١٥٥,٥)	(١٢٨,٥)	(١٠٠٢,٨)	(لكل ١٠٠ ألف شخص من السكان)
٢٨٥٨٢٢	٢٨٥٨٥٠	٢٨٥٢٥١	٢٨٧٨٢٥	٢٨٢٤٩٠	أسرة العيادات
(٢٣٩,٢)	(٢٤٠,٨)	(٢٤٢,١)	(٢٤٦,٢)	(٢٤٤,١)	(لكل ١٠٠ ألف شخص من السكان)

المصادر : استقصاء مرافق الرعاية الطبية ، استقصاء أعداد الأطباء وأطباء الأسنان والميدالية .

٥ - تحسين الصحة

٢٢٠ - جرى الاضطلاع بالحركة الوطنية لتحسين الصحة منذ عام ١٩٧٨ . وتشمل هذه الحركة تحسين الصحة طوال فترة الحياة ، وتدعم أسماء تحسين الصحة ، وأنشطة التوعية ونشر التحسين الصحي . وتعني عبارة "تحسين الصحة طوال فترة الحياة" إنشاء نظام يتم في إطاره توفير الفحوص الطبية الملائمة وتقديم التوجيه الصحي في جميع المراحل من فترة حياة الفرد ، مثل الفحوص الطبية لربات البيوت أو النساء في المناطق الريفية .

٢٢١ - وبموجب القانون المتعلق بالخدمات الصحية والطبية للمسنين ، الذي بدأ نفاذته في شباط/فبراير ١٩٨٣ لفائدة صحة المسنين ، يحق لمن تصل أعمارهم إلى ٤٠ سنة فاكثر الحصول على خدمات صحية وطبية شاملة ، تشمل الرعاية الوقائية والعلاج الطبيعي واعادة التأهيل وتدابير أخرى مختلفة .

- - - - -